الحرية

اسبوعية سياسية عربية

أصول الثورة الثقافية البروليتارية في الصين

AL-HOURRIAH – No. 540 – 9-11-1970 – BEYROUTH • بيروت – ٩-١١-١٩٧٠ – العدد ٥٤٠ – السنة الحادية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل

قضايا لبنانية ٤

قصة الصراع بين الفلاحين والاقطاعيين في عكار



دلالات الموافقة العربية والاسرائيلية على تمديد وقف إطلاق النار



جندي اسرائيلي يراقب المواقع على الضفة الاخرى للقناة .

■ عمال الحدائق في طرابلس بين بؤسهم وسعادين رئيس البلدية

■ ملاحظات حول حركة المعلمين الرسميين الأخيرة

كلمة

المقاومة الفلسطينية .. والاسئلة المعلقة

تحدثت أنباء عمان هذا الاسبوع عن « مجلس وطني فلسطيني استثنائي » سوف تعقده المقاومة قريبا للنظر في ما تواجهه الان من أوضاع وما يمكن أن تتمخض عنه علاقاتها الداخلية والخارجية من احتمالات .

اذا صح هذا الخبر فقد يكون من حق المراقب المتتبع لاوضاع حركة المقاومة الفلسطينية ان يسارع الى التساؤل : هل يستطيع مجلس كهذا أن يأتي بجديد أو هل يستطيع أصلا أن يأتي بجديد ؟!

واذا كانت النتائج مرهونة دوما بمقدماتها ، فان المقدمات التي تعيشها حركة المقاومة الان لا تنبيء بأية خطوة جادة يمكن أن تتخذ على صعيد مناقشة الاوضاع الفعلية السائدة ضمنها واستكشاف خطة عمل واضحة تستقي مادتها من التجربة القاسية التي دخلها العمل الفدائي في صدامه مع السلطة الاردنية قبل اسابيع . واغلب الظن ان « المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي » الجديد لن يختلف في قليل أو كثير عن « المجلس الوطني الفلسطيني الطاريء » الذي تنادت اليه اطراف المقاومة قبل اندلاع المعركة الاخيرة بينها وبين النظام الاردني ، باسبوع .

انذاك كان واضحا أن الحكم في عمان يتهيأ ، في اعقاب ردود الفعل السياسية التي جوبهت بها موافقته على مشروع روجرز ، لاقتحام ميدان صراع دموي مع المقاومة لن يبقى في الحدود التي أمكن ضبط الصراعات السابقة ضمنها . وكان باستطاعة الجميع،داخل حركة المقاومة وخارجها، ان يخلصوا الى استنتاج مؤداه أن هذه الجولة سوف تكون « الحاسمة وربما الاخيرة » ، وان الصراع سوف يتحول سريعا الىمعركة على السلطة لن يكون ممكنا انهاؤها بلا غالب ولا مغلوب .

ورغم ذلك كله انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الطاريء وانتهى دون أن يتمكن من مناقشة المسائل الفعلية التي كانت تنتظر القرار ، او الانتهاء الى أية صياغة واضحة لخطة يصح اعتمادها لمجابهة النظام الاردني .

واذا كانت تلك هي الطريقة التي واجه بها مجلس المقاومة قضاياها المصيرية في دورته السابقة ، فان الاسابيع الاربعة الاخيرة – التي تفصلنا عن ايقاف القتال في الاردن – لم تحمل ما يمكن أن نتوقع معه اسلوبا جديدا في المواجهة مختلفا عن السوابق وما اكثرها !

ان الصمت العميق الذي قوبلت به الاحداث ونتائجها يبدو بالفعل محيرا . ورغم آن شهرا قد مضى على توقيع الاتفاقية الفلسطينية – الاردنية – العربية التي انبثقت عن مؤتمر القمة في القاهرة فان أيا من اطراف حركة المقاومة لم يدل برأي واضح ومحدد تحليلا للاحداث واستخلاصا لدروسها . ومنذ أربعة أسابيع و « الاتفاقيات » تتوالى في عمان الواحدة بعد الاخرى وليس من شارح لها ومعلق عليها سوى صاحب الدولة الباهي الادغم ، وأحيانا صاحب الجلالة الحسين .

أما الاسئلة الكبيرة التي تمس مصير المقاومة في الصميم فمـا تـزال معلقة بانتظار من يجيب عليها او يحاول الاجابة على الاقل !

فهل يمكن – تكرارا – أن نتوقع من المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي خطوة ما على طريق صوغ اجوبة واضحة لهذه الاسئلة ؟ ليس لاحد ، بعد كل التجارب السابقة، أن يفرط في التفاؤل او في الانسياق وراء تصورات سرعان ما تاتي وقائع السلوك العملي لتبددها .

وقد لا يكون باستطاعتنا ، من موقع هو في النهاية خارج اطار حركة المقاومة التنظيمي ، ان نخترق كل الاسئلة الكبيرة المعلقة باجوبة تملك من التحديد ومن الصلة بالقوى الفعلية المتحركة في الساحة الفلسطينية ما يمكن أن يشكل اسهاما واثقا في تحليل كل الوقائع فضلا عن رسم خطة عمل واضحة. ورغم ذلك كله فان الحاحنا على ضرورة المناقشة ، سواء من داخل اطار حركة المقاومة أو من خارج هذا الاطار ، يبقى يستمد مبرراته من الطابع المصيري الذي ترتديه الان كل المسائل السياسية والتنظيمية التي تواجه العمل الفدائي . ومن هنا كانت تكرارا ، الدعوة التي اطلقتها « الحرية » في عددها الفائت لفتح مناقشة واسعة حول ما يتصل بالاوضاع الراهنة في حركة المقاومة وبالوجهة السياسية التي تكاد تهيمن عليها جاعلة من « الدولة الفلسطينية » مصيرا لا مفر منه موضوعيا . واذا كنا لا نريد استباق نتائج هكذا مناقشة نعتقد بضرورتها وبواجب كل الاطراف المعنية في ولوج بابها ، فان الاسهام في تحديد الاسئلة الكبيرة المعلقة التي يفترض بالمناقشة أن تدور حولها ، يبقى ممكنا فضلا عن انه ضروري كي تتخذ مثل هذه المناقشة مجراها الصحيح .

١ – ان الاحاطة بالوضع الراهن السائد في حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء في علاقة اطرافها فيما بينها أو في علاقتها جميعا بالوضع الاردني – العربي ، لا يمكن أن تستقيم الا عبر تحليل سياسي تنظيمي لوقائع المعركة الاخيرة التي كان الاردن مسرحا لها قبل شهر . ومثل هذا التحليل سوف يبدو مقطوع الجذور الا اذا تمكن من استعادة مقدمات تلك الاحداث من زاوية المواقف التي استقبلت بها منظمات المقاومة نذر المعركة « الفاصلة » مع النظام الاردني في اعقاب موافقته على مشروع روجرز . لقد كان لحركة فتح موقفها ، في النظر وفي الممارسة . وكانت للجبهة الديمقراطية تحاليلها وشعاراتها ومبادراتها السياسية . ثم كان للجبهة الشعبية نهجها الخاص ووسائلها في العمل . وذلك كله كان يحكم عملية « استعداد » المقاومة للمواجهة ويتحكم بها . ثم اتى الصدام وبه وضعت كل المواقف واشكال التصور والممارسة على المحك . فمـا هي الاستنتاجات التي ينبغي الخروج بها تقييما لكل تلك المواقف في ضوء احداث ونتائج الصدام الذي تلاها . ان الالتفاف حول هذه المسالة لن يكون له من دلالة سوى أن أطراف المقاومة باتت عاجزة عن ممارسة النقد والنقد الذاتي . وهو عجز اذا تكرس فسوف يكون مقدمة لما هو أفدح .

٢ – ثم ناتي الى وقائع الصدام ذاته وتفاصيل المراحل التي مر بها والمواقف التي اتخذت خلالها . وهنا نجد الغموض الكامل يكاد يلف كل شيء لان ايا من أطراف المقاومة لم يبادر حتى الان الى القاء ولو بصيص من ضوء على الوقائع ودلالاتها . ويبدو غريبا بالفعل أن تمر أحداث بالحجم الذي عاشته المقاومة وهي تقذف في قتالها الشجاع مع النظام الاردني بآلاف الشهداء ، ثم تمضي الاحداث دونما تحليل لمسارها وللعوامل التي قررت نتائجها . ان السؤال الكبير الذي ما يزال معلقا هنا بانتظار من يحاول الاجابة عليه هو : لماذا انتهى الصدام لغير صالح حركة المقاومة الفلسطينية ؟ وما هي الادوار التي لعبتها العوامل المختلفة في الوصول به الى حيث وصل ؟ هل ان الاختلال العسكري في ميزان القوى بين المقاومة والنظام الاردني هو الذي قرر النتائج في النهاية ؟ وهل كانت هناك توقعات بأن هذا الميزان يمكن أن ينقلب لصالح المقاومة ؟ وعلى أية وقائع واسس كانت تنهض مثل تلك التوقعات ؟ ام أن عوامل عسكرية طارئة لم تكن في الحسبان هي التي تدخلت لترسم للنتائج مجرى غير الذي كان متصورا لها في الاصل ؟ وهل كانت هناك اصلا خطة عسكرية للمواجهة تتمتع بحد أدنى من « التنبؤ » بما يمكن أن يطرأ على القتال من تطورات قد تحور مجراه المتصور ؟

أم أنه ينبغي التفتيش عن عوامل الفشل في غير هذا الميدان العسكري « الفني » لينتقل البحث الى سلوك المقاومة السياسي بكل أطرافها قبل القتال ثم خلاله بوجه خاص ... هل كان هناك موقف سياسي موحد انتظمت ضمنه لحظة بدء تساقط القنابل كل الاطراف المقاتلة في المقاومة ؟ وهل كان هذا الموقف ينطوي على ادراك واضح ومشترك للنقطة التي ينبغي الوصول بالصراع اليها ، ام أن المواقف افترقت بسرعة بعد اندلاع القتال بحيث اصبح متعذرا تحريك كل القوى في ظل أفق سياسي واضح الملامح محسوب النتائج ؟

ان بقاء هذه الاسئلة جميعا معلقة كما هي حالها الان معناه طمس اقسى وأهم تجربة مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية منذ قيامها . ومعناه أيضا أن المجال لن يبقى مفتوحا الا أمام أكثر التحليلات سهولة وسطحية على طريقة « اتونا من المغرب وكنا نتوقعهم من الشرق » ! وهو أمر يجعل المقاومة تخرج من هذه التجربة كما دخلتها تماما دون أن تضيف الاحداث لوعيها أي بعد جديد . بل ان أشكالا من الوعي المزيف يمكن أن تتراكم في هذه الحالة لتجعل من أوساط المقاومة نهبا لتيارات بعضها يستخرج من الاحداث دروسا معكوسة وبعضها يمضي مستعدا لتكرار كل الاخطاء والمزالق وبعضها لا يرى في الاحداث سوى مجموعة من التفاصيل المفككة لا يربط بينها رابط .

٣ – ثم تتزايد الاسئلة الكبيرة المعلقة اهمية ووضوحا حين نلقي نظرة على ما تبع القتال من تطورات واتفاقات ما برحت تتوالى منذ أربعة أسابيع حتى الان .

المفهوم لدى المتتبعين عن قرب لاوضاع ومواقف حركة المقاومة أن موافقتها على ايقاف اطلاق النار خلال الاجتماع الذي عقد في عمان بين النميري وياسر عرفات قد تمت باجماع كل الاطراف الفدائية المشاركة في القتال انذاك . الا انه بعد هذه النقطة لا يعود هناك ربما اي شيء مفهوم ، وتتكاثف الاسئلة وتزداد حدة تطلبها للاجوبة الواضحة .

هل ان الاتفاقية الفلسطينية – الاردنية – العربية التي جرى التوقيع عليها في القاهرة بحضور ياسر عرفات كانت حصيلة رأي عام صاغته كل المنظمات الفدائية المؤثرة فعلا في الاحداث انذاك ؟ ام أن الامر كان ينطوي على مفاجأة ليس فقط للعديد من منظمات المقاومة بل ولاوساط واسعة من « فتح » ذاتها ؟ ثم هل تمت موافقة المنظمات الفدائية فيما بعد على ما اعلن في القاهرة ختاما لاجتماع الملوك والرؤساء ام أن هناك من رأى ويرى في الاتفاقية مدخلا لانزلاق المقاومة في طريق كان كل المجهد الفدائي منصبا في الاصل على محاولة اجتنابه ؟

ولقد كان طبيعيا أن تفرخ اتفاقية القاهرة ، بالمنطق الذي حكمها اصلا ، اجراءات متتابعة توجت اخيرا بالاتفاق العام الذي باركه الباهي الادغم قبل أن يعود الى تونس مفعما بالاطمئنان الى أن ارادة الملوك والرؤساء العرب قد تجسدت أخيرا في صكوك لن تترك للمقاومة مجالا للافلات بعد اليوم .

هكذا تبدو المقاومة الان مكبلة باتفاقات استطاعت أن تستدرجها قسرا الى داخل اطار الوضع العربي الرسمي بحيث يمكن اخضاعها لمنطقه وتحويلها الى نظام عربي اخر لا يجد مفرا من مواكبة الحل السلمي ليقبض الثمن اخيرا مع القابضين !

واذا كانت هناك همهمة خافتة تتصاعد الان من بعض أوساط المقاومة محذرة من سلوك الطريق الذي لن تكون نهايته سوى « الدولة الفلسطينية » فان الهمهمة وحدها لن تجدي في دفع مصير بدأ يتحول الى أمر واقع يوما بعد يوم .

ان تمزيق أستار الصمت الذي تجري في ظله محاولة الانحراف بالمقاومة عن وجهتها الاصلية ، يبدو الان الخطوة الاولى وربما الوحيدة الجديرة – على تواضعها – بأن تسهم في ابقاء المقاومة الفلسطينية قوة مناضلة بالاتجاه الذي نهضت عليه في الاصل .

« الحرية »

أخبار التعليم والطلاب

كيف بدأ العام الدراسي في الثانويات الرسمية؟

في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٠ بينما كان الطلبة الثانويون يتظاهرون في الاونيسكو .

كان المدير العام جوزف زعرور يقول لهم : الدورة الاولى سهلة فاستفيدوا من الفرصة (كالتاجر ايام الاوكازيون) والا فاتكم قطار البكالوريات لان هذه البركة لن تتكرر في دورة أيلول .

ولكن .. رسب في الدورة الاولى ٨٠٪ للفرعين الادبي والعلمي وحسب أرقام الوزارة المصونة .. نقلا عن النهار) .. وفي الدورة الثانية أفضل .. في البكالوريا الادبي ٣٥٨ ناجح من أصل أكثر من ٢٠٠٠ رسبوا في الدورة الاولى .

بالارقام نتثبت من حقيقة ان الامتحانات الرسمية هي مصفاة حقيقية ويكتسب مطلب الغاء البكالوريا قسم اول مضمونه الفعلي .

بعد هذه التصفية العامة ماذا يحصل مع الطلاب ؟ القسم الاكبر منهم (الراسبون) سيعود الى قواعده لاجترار تفاهات المنهاج .

أما الثقافة الاجنبية التي يتمسك بها النظام فقد اصبحت المصفاة الوحيدة تقريبا لصد غزوات ابناء الفئات الفقيرة والمتوسطة عن أروقة الادارة .

اذن من رسب سيعود الى قواعده اذ لا يمكن التوجه نحو الشهادات العربية والمراسيم التربوية، الموضوعة خصيصا لخدمة الطلاب ، واضحة : لا معادلات .. ويبقى الراسبون في صفوفهم ... ولكن ثانوية طريق الجديدة الرسمية تطلب مثلا للفرع الادبي ١١٦ علامة لقبول الراسب في صفه (المعدل ١٢١) .. مدارس رسمية اخرى مستواها مرتفع فلا تقبل من رسب (الاشرفية — فرن الشباك) .. والمدارس التي تقبل الراسبين (رأس النبع الرسمية الجديدة) تقبلهم بعد الواسطة طبعا ووضع العراقيل .

ما مشاكل الطلاب الذين نجحوا ؟ أنهم الان في صفوف الفلسفة والرياضيات والعلوم .. الاختبارية ! المنهاج الجديد سيتم تجربته عليهم . هو موضوع عام ١٩٦٨ ونحن الان عام ١٩٧٠ . والدولة لم تكلف نفسها عناء وضع كتب تتوافق مع مضمون المنهاج المفروض .. مواد كثيرة ولا كتب مقررة بل عملية حزازير بين عدة كتب تجارية كما بالنسبة لمقرر التاريخ والجغرافيا في صف الفلسفة .. ومواد بلا كتب .. كما بالنسبة لمادة الفلسفة العامة المقررة لتلامذة الرياضيات والعلوم الاختبارية .

● ثانوية رأس النبع الرسمية (الجديدة) اجلت بدء الدروس حتى ٢٧ تشرين الاول لعدم وجود اساتذة لصفوف البكالوريا بقسميها .. في كل الثانويات الرسمية محامون ومهندسون وغيرهم متعاقدون بأجور مرتفعة (استاذ فيزياء لصف الرياضيات في الطريق الجديدة لم يحضر حتى الان والدروس بدأت من اسبوع) .. وهم كلهم موظفون يتعاطون التدريس بينما في كافيتريا كلية التربية طلاب متخرجون هذا العام قالت لهم الوزارة : لا مكان لكم .. لسنا بحاجة لاساتذة جدد .

عملية عسكرية للجبهة الشعبية الديموقراطية في الجليل الأعلى

قامت عدة مجموعات من قوات الجبهة الشعبية الديمقراطية العامله في الجليل الاعلى مساء يوم الاربعاء ٤ — ١١ — ١٩٧٠ باقتحام كمين للعدو في منطقة « هونين » وقد تمكنت مجموعاتنا من تدمير الكمين تدميرا تاما وقتل جميع افراده . قام العدو على أثرها بفرض حصار شديد على مقاتلينا في محاولة يائسة للحيلولة دون انسحابهم ومستخدما لهذا الغرض عددا من الآليات ، غير أن قوات الجبهة تمكنت بعد قتال عنيف من فتح ثغرة في الحصار المفروض حولهم استطاعوا خلالها من الانسحاب بعد ان سقط منهم ثلاثة شهداء اثناء الاشتباكات التي تكبد فيها العدوخسائر فادحة ، وقد استمرت المعركة ما يقارب الثلاث ساعات .

الشهيد عبدالوهاب محمد رمضان

هذا وقد عادت الى أرض المعركة احدى مجموعاتنا واستطاعت حمل جثث رفاقنا الشهداء بمساعدة اسعاف الجيش اللبناني .

شهداؤنا هم : ١ — الشهيد الرفيق محمد ابراهيم محفوظ ٢ — الشهيد الرفيق عبد الوهاب محمد رمضان ٣ — الشهيد غالب زهور .

دار المعلمين في زحلة : الانتقال من غرف الكرتون .. إلى القصر!

بعد الاضرابات المتوالية سنة بعد سنة والوعود ببناء دار للمعلمين والمعلمات في زحلة . وكانت تمضي السنين بدون ان يتحقق المطلب . وكان البناء اخيرا يشكل قصرا ، فكيف كان البناء وكيف حالته الجديد؟ كان الطلاب بالاحرى مربوا الجيل في الغد يتناولون أساليب «التربيه الحديثة» في منزل قديم يضاء ليل نهار وقطعت صالوناته بالكرتون ليخلقوا غرفا جديدة في هذه الدار الصغيرة وقد قال فيه احد الاساتذة « اني لا اقبله لتربية الدجاج لانه غير صحي » ..

ولكن ماذا حدث في هذه السنة ؟ لقد وقع النائب البقاعي — الذي نافس جوزيف السكاف وفاز عليه مع شريكه وزير التربية السابق جوزيف ابو خاطر — في أزمة مالية فهب شريكه الوزير لانقاذه بصفقة مالية : كيف ؟ لقد استأجر الوزير قصر النائب الدبس ليكون دارا للمعلمين والمعلمات للبقاع، وبدل الايجار ٦٤ الف ليرة سنويا . ونوع هذه الصفقات ليس غريبا عن المنطقة ، فالثانوية المحترمة الموجودة في زحلة استأجرت باكثر من ٨٠ الف ليرة عن طريق النائب السابق والاقطاعي الكبير جوزيف سكاف . وثانوية جب جنين استأجرت بـ ٤٠ الف ليرة عن طريق رئيس قسم المكتب الثاني في البقاع .

ولكن الغريب في الامر أن يستأجر هذا القصر وهو لا يصلح أن يكون مدرسة .. لماذا ؟

١ — المكان ضيق ، فالغرف المستعملة للطلاب ١٦ غرفة ويجلس الان الطلاب في غرفة الرياضة وفي غرفة المكتبة .. ريثما ينتهي البناء الجديد الذي يقام بجانب القصر لسد هذا الضيق : مع العلم أنه لم يقبل في المدرسة الطلاب الذين رسبوا في السنة الاولى من اعادة سنتهم .

٢ — حالته الصحية السيئة ، فالطابق الاول المخصص للسنة الاولى هو ملجأ القصر أي تحت الارض ويضاء بالكهرباء طوال النهار ، عدا أن حشرات « البق » تسرح وتمرح في بعض غرفه ..

٣ — المكان الغير ملائم للطلاب فهذا القصر الذي ابتعد به صاحبه عن صخب المدينة وبناه بعيدا عنها في « كسارة » يحتم على جميع الطلاب ان يسيروا اليه بواسطة السيارات وحتى ابناء المدينة . وحوالي ٨٠ بالمئة من الطلاب هم من مناطق بعيدة جدا من شمال البقاع وجنوبه ، فهم يستأجرون غرفة في المدينة ويستقلون سيارة الى المدرسة وهي طبعا اعباء كبيرة في منطقة مهملة فقيرة .

ثانوية المنية : نقص في المعلمين..

اذا كان النظام اللبناني يتبع سياسة تعليمية تهدف الى تصفية التعليم الرسمي فهو يريد ان يقوم بتنفيذ مراميه باقل خسارة ممكنة وباقل « ازعاج » ممكن . ومن هنا تختلف درجة عمق التصفية باختلاف المناطق، وبامكاننا أن نرى وجه عملية التصفية الكالح بوضوح تام في المناطق «الثانوية» البعيدة عن تقاطع طرق الاقتصاد اللبناني واماكن « ازدهاره » وتمركزه . والمثل الذي نعطيه على ذلك هو المأزق الذي يعصف بثانوية « المنية » وطلابها دون أن يسمع به احد من سكان طرابلس او طلاب طرابلس . فاسم ثانوية « فضفاض جدا » على هذه المدرسة لانها لا تضم سوى أربع صفوف فقط . هذا في الوقت الذي يعجز فيه ابناء قرى عكار المجاورة عن استكمال صفوف هذه المدرسة لعجزهم عن دفع نفقات النقليات اليومية . وهناك الاف الطلبة في هذه القرى يقبعون في منازلهم دون دراسة، وخاصة في قرية ببنين التي طالب اهلها وطلابها ببناء ثانوية لهم في قريتهم حيث يوجد عدد كاف من الطلبة «العاطلين» عن الدراسة ، ولذلك قطع طلاب ببنين طريق العبدة يوم الثلاثاء الماضي ، وهاجمتهم قوى الامن الداخلي و«فتحت» الطريق بالقوة . وبالرغم من ضآلة عدد صفوف هذه الثانوية ، فوزارة التربية « الكريمة » لا تستطيع تأمين معلمين لها في الوقت الذي يملأ أصحاب الشهادات سوق العمل ، وفي الوقت الذي يتم فيه تصفية كلية التربية تدريجيا بحجة عدم وجود حاجة لمعلمين جدد . وتعاني ثانوية المنية من نقص هائل في المعلمين ..

وعندما تحرك الطلاب ليطالبوا بتأمين معلمين لهم ، تحركت في وجههم « صمامات أمن » الدولة واذا بالمدير يدخل الصفوف ليلقي المحاضرات ويبشر بدعوى باطلة حول فائدة الاضراب ايام المعطل الاسبوعية (الجمعة مثلا) وذلك حرصا على « مصلحة » الطلاب طبعا !!

هذا نموذج بسيط من نماذج تصفية التعليم الرسمي في لبنان عامة وفي المناطق « النائية » خاصة .

بيان من اللجان الشعبية في سن الفيل حول إضراب عمال التنظيفات!

وزعت اللجان الشعبية في منطقة سن الفيل البيان التالي:

عمال التنظيفات في بلدية سن الفيل يعلنون الاضراب عن العمل دعما لمطالبهم في :

— زيادة غلاء المعيشة (٣٫٨٥ بالمئة)

— والتعويض العائلي .

— والاجازة المرضية المدفوعة مع حق التعطيل المدفوع الاجر ، ايام الاحاد والاعياد .

والمطالب التي يضرب العمال من اجلها اليوم لا تعكس الا جانبا واحدا في المعاملة السيئة التي يتعرضون لها. فهم بالاضافة الى اجورهم المنخفضة وحرمانهم من كل التعويضات القانونية يتعرضون لابشع معاملة من جانب رئيس البلدية وازلامه . ان رئيس البلدية ، رغبة منه في خدمة مصالحه الانتخابية يكلف هؤلاء القيام باعمال السخرة في بيوت محاسيبه وانصاره — خارج سن الفيل — وكان العمال مجرد عبيد أو خدم يمكن له استعمالهم كيفما اراد .

ان سبب هذه المعاملة السيئة لهذه الفئة من العمال هي انهم ومثل اكثرية سكان المنطقة من النازحين من قرى الجنوب والبقاع . وهذا يعني انهم لا يشاركون في انتخابات البلدية لذلك فان رئيس البلدية الذي لا يهمه حال هؤلاء العمال واوضاع عائلاتهم تماما كما لا تهمه مصلحة سكان سن الفيل لان اهاليها ليسوا اصواتا انتخابية. ان سكان المنطقة لا يشاركون في انتخابات البلدية وليس لهم الحق في مراقبة اعمالها ، غير أن هذه البلدية توجه الانذارات بدفع الرسوم المتأخرة وتجبي الضرائب من السكان واصحاب المحلات . أين تذهب الاموال الطائلة التي تجنيها البلدية ؟؟ — انها تذهب الى جيوب الازلام والمحاسيب فيما يحرم عمال التنظيفات من حقوقهم المشروعة.

ان تأييدكم لعمال التنظيفات المضربين هو تأييد لحقكم في العيش الكريم وفي ايجاد المسكن اللائق والمدرسة الرسمية والمستوصف لكم ولاولادكم .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن أبراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العامليه — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش

هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

الاشتراكات : ● في لبنان □ الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل □ للمؤسسات والدوائر الرسمية ٥٠ ل.ل □ للطلاب والعمال ١٥ ل.ل

● في البلاد العربية : □ ج. ع. م. — الاردن — سوريا — العراق ٣٥ ل.ل □ اليمن — السعودية — ليبيا — تونس — الجزائر — المغرب — ج.ي.ج.ش الكويت — الخليج العربي — السودان .... ٥٠ ل.ل

● في الخارج : □ أميركا الجنوبية — استراليا ٩٠ ل.ل □ الولايات المتحدة — دول أفريقيا — الهند ٧٥ ل.ل □ الاتحاد السوفياتي — ايران ودول اوروبا — باكستان ٥٠ ل.ل

"لوجور" وزير الأنباء الليبرالي تستعمل لهجة بوليسية ضد "الحرية"

● « لوجور » او المخبر الحاقد :

في عددها الصادر يوم ٣١ تشرين الاول ١٩٧٠، خصصت جريدة «لوجور» الصادرة باللغة الفرنسية، زاوية في صفحتها السادسة « للحرية » .. هذا الكرم الذي لا تستحقه ، لا تغدقه الجريدة التي تصدرها التعاونية الصحفية — نعم ، التعاونية التي يرئس مجلس ادارتها وزير الانباء السيد غسان تويني — ، لا تغدقه علينا لموقف أو رأي من مسألة ما . الجريدة الفرنسية لا تناقش توافه الامور ! فهي مشغولة دوما ، في افتتاحيات رئيس تحريرها ، مراسل «لوموند» ، ادوار حبيب صعب ، بخريطة الشرق الاوسط ، وما شابه . أما كاتب الافتتاحيات الثاني ، جان شويري ، فلا ينزل عن مستوى العقلانية والاخلاق التي لا تستقيم بدونها دولة لبنان .

INFORMATIONS LIBANAISES

« AL-HOURRIYAT » hebdomadaire paraissant à Beyrouth, organe du Mouvement des Socialistes libanais et se réclamant, de temps à autre, du Front Démocratique Populaire de la Libération Palestinienne de M. Nayef Hawatmeh. Les rédacteurs du « HOURRIYAT » sont des citoyens libanais, à part entière mais ils ne croient pas au Liban.

La licence du « HOURRIYAT » est délivrée par le ministère libanais de l'Information mais la revue consacre ses pages et ses chroniques à dénigrer l'Etat libanais et à prêcher la suppression des frontières «artificielles» qui séparent le Liban du reste de l'«indivisible» nation arabe.

Libre aux rédacteurs du « HOURRIYAT » de dire ce qu'ils veulent du Liban, de son Etat, de son régime, et nous serions les derniers à nous plaindre d'une littérature qui se retourne contre ses auteurs en révélant des esprits malformés et des complexes mal étouffés.

Or voici que la revue s'en prend elle-même à la liberté entière, inconditionnelle, qui règne au Liban. Elle y découvre une manœuvre ou une arme qui permet aux gens du système de contrer, voir de compromettre, les systèmes en vigueur chez les autres. Si bien que cette publication serait conséquente avec elle-même le jour où elle demanderait l'abolition des libertés publiques ou l'instauration de la censure.

Tant que dans l'esprit du « HOURRIYAT » il n'existe qu'une seule vérité, autant en faire un crédo valable pour l'ensemble de la « Patrie Arabe ». Encore faut-il que cette patrie existe et que la «HOURRIYAT» y soit tolérée.

اذن ، ما الذي جعل « لوجور » تهبط من عليائها هذه لتناقشنا ، عفوا ، لتعطينا درسا ؟!

ليس السبب اقل من .. لبنان ! محررو « الحرية » لا يؤمنون بلبنان ، وهم المواطنون اللبنانيون، كما لا تنسى ان تذكر الجريدة . والمجلة التي اعطتها رخصتها وزارة الانباء اللبنانية ، كما تشدد الجريدة السموحة ، تخصص صفحاتها للطعن بالدولة اللبنانية وللدعوة الى نسف الحدود «المصطنعة» — والمزدوجان من الجريدة اللبقة — . والمحرر العطوف لا يشتكي ! فجزاؤنا، يبدو اننا نلناه ، اذ ان ما ننشر يرتد الى نحرنا ، لانه يكشف عن « عقول ملتوية وعقد لم ينجح أصحابها في كبحها » !

مما الشكوى اذن ؟

من نقدنا للحرية « الكاملة غير المشروطة » التي تخيم على البلد « القديم والحبيب » كما يقول جنرال فرنسي متقاعد يكتب مذكراته . وفي مقطع مشوش ، تستنتج الجريدة ، بعد تفسير رئيس تحريرها نفسه ، اننا نعتبر الحريد « السائدة » في لبنان مناورة يقصد منها الحكم « زجر بله توريط » الانظمة العربية (!!!) . ويخلص المحرر النير الاسلوب ،والذكي اللمحة ، الى اننا اناس ضيقو الافق ، نرفض وجهات النظر المخالفة ، والى أن ما يثيرنا من هذا البلد هو اتساع صدره لنا — انتهى — .

ما يعني هذا اللغو الفارغ ؟

الجريدة التي يملكها وزير الانباء الليبرالي لا تتورع عن استعمال لهجة بوليسية ملؤها الغمز والتهديد : اللبنانيون الذين لا يؤمنون بلبنان ، والمجلة التي تصدر برخصة من وزارة الانباء ، واتساع صدر لبنان لهؤلاء — أي لنا — ... انها لغة المدعين العامين في المحاكمات المفبركة سلفا . لغة الذين يخطبون في جمهور مقتنع قبل ان تنفرج شفاههم ، لان ما سيقولونه يعرفه الجمهور منذ زمن ، وقد اتى ليسمعه . لهؤلاء يكتب المحرر الذي يتكلم ، «بعمق» عن « وجهات النظر ». لهذا الاسلوب في الكتابة اسم مختصر : انها لغة المخبرين . أما ديمقراطية البلد، فمن الواضح أن المحرر — المخبر لا يقرأ « الحرية » ، فهو لو كان يقرأها لوجد تبريرات لنقمتنا غير « الالتواء » و « العقد » التي يرمي بها لقرائه المستقيمين والكابحين عقدهم والمشترين جريدة المصارف والسفارات

دورات تدريبية للضباط العرب في اميركا لمقاومة « حرب العصابات » !.

روى لنا احد الضباط السعوديين العائدين من دورة تدريبية في الولايات المتحدة حقيقة الدورات التدريبية والبعثات العسكرية بعد سنة ١٩٦٧ قال :

انتدبت لمدة سنة تدريب مدفعية ، في ولاية تكساس ، في المركز الاعلى للتدريب العسكري . مع مجموعات اخرى من الضباط السعوديين لمدد مختلفة .. وقد التقيت في هذا المركز بضباط اردنيين ، ومغاربة ولبنانيين.. ولم تكن الدورة دورة مدفعية بقدر ما هي دورة تأهيل سياسي وتدريب عسكري ضد « حرب العصابات » .. فتعطى في الساعات الثمانية اليومية للدرس ، المحاضرات التالية :

١ — محاضرة سياسية عن مواقف الولايات المتحدة او عن المساعدات الاميركية للتنمية .

٢ — التيارات السياسية العالمية، ولماذا تحارب الولايات المتحدة في الفيتنام .

٣ — دروس عسكرية حول العمل المشترك بين الطائرات والهيكوبتر والجيوش النظامية والخاصة .. ودروس اكاديمية لمحاربة العصابات .

٤ — محاضرات لبعض أعضاء البعثات ، وهي طبعا تؤيد الولايات المتحدة ، وتتناول بالشرح المسهب القوى المضادة للحكومات المعنية .

ويوضح هذا الضابط أن بعض اعضاء البعثة الاردنيين هم من « الوطنيين » الذين ابعدوا عن الجيش خلال السنة الماضية . وبعضهم طيارون لم يرض عنهم المقيد الكردي في سلاح الجو الاردني ، فوزع بعضهم على سلاح المشاة والاشارة والبعض في بعثات تدريبية الى الخارج .

الاغتيالات والاعتقالات والافراج في الجزائر

رسالة من الجزائر :

« كل جزائري واع له الحق في أن يكون مساعدا لعدالة بلده بتنفيذه حكم الاعدام في كريم بلقاسم » هكذا كتبت « الجمهورية » لسان الحكومة الجزائرية الرسمي في ٦—٤—٦٩ ، غداة صدور حكم الاعدام على كريم بلقاسم من محكمة عسكرية . ويوم ١٨—١٠—٧٠ وجد كريم بلقاسم مشنوقا بحبل نيلون في غرفة بفندق « الانترناسيونال » بفرانكفورت .

قبل أقل من أربع سنوات اغتيل محمد خيضر في مدريد . واعتقلت السلطات الاسبانية القنصل الجزائري الذي آوى القتلة شهرا كاملا . ثم اطلقت سراحه فورا واعتذرت .. ثم طويت صفحة الملف الى الابد . وبسرعة لم تكن منتظرة عقدت اسبانيا فرانكو مع جزائر بومدين صفقة لشراء الغاز الجزائري تلتها صفقات اخرى لا تقل اهمية .

منذ أيام نجا محمد بوضياف من الاغتيال باعجوبة حيث تلقى من المغرب طردا ملغوما .

في أواخر حزيران الماضي تسربت لبعض الاوساط المعارضة معلومات عن ضبط لائحة بما لا يقل عن ٢١ شخصا رصدوا للاختطاف أو الاغتيال . اغتيال كريم ومحاولة اغتيال بوضياف. ما هي اذن الا بداية لسلسلة من التصفيات الدموية .

وجدير بالتذكير أن صالح بن يوسف اغتاله القتلة « البورقيبيون » في نفس مدينة فرانكفورت وفي نفس الفندق. عندما قطعت البلدان العربية علاقاتها الديبلوماسية مع المانيا الغربية رفض بورقيبة أن يقطع معها علاقاته . ويؤكد بعض المطلعين على مصائر الامور ان ملف اغتيال بن يوسف «المحفوظ» في رفوف عدالة البورجوازية الالمانية لعب دورا في تحديد الشذوذ البورقيبي عن الاجماع العربي .

الرأسمال الالماني الغربي يتغلغل، منذ ١٩٦٥ ، في ساحة الاقتصاد الجزائري . في ١٩٦٧ فقط تحصلت شركتان المانيتان غربيتان ، تابعتان لاحتكارات كروب ، على امتياز مصنع اللوالب في عنابه . وعلى « تصنيع » كل منطقة كلومبشار الغنية بالمعادن . والمانيا الغربية هي المستورد الثاني في الاهمية ، بعد فرنسا مباشرة ، للبترول الجزائري .

كل هذه « حقوق » مكتسبة للامبريالية الالمانية ! فما هو ثمن « حفظ » ملف صفقة الاغتيال الجديدة ؟

لقد فشلت البورجوازيات ، المتاخرة ذهنيا ، المتخلفة اقتصاديا والمتقدمة بوليسيا ، الحاكمة في اقطار المغرب الثلاثة في تحقيق الوحدة السياسية وحتى التنسيق الاقتصادي ، بسبب تنافسها ذي الطابع العشائري ،لكنها نجحت نجاحا لا تحسد عليه في تحقيق الوحدة البوليسية بينها !

هذا واعلنت مصادر منذ أيام ان الحكومة الجزائرية افرجت عن ٦ معتقلين سياسيين من أنصار بن بللا.. وكان هؤلاء المعتقلون ، ومن بينهم الحاج بن علا وبشير الحاج علي (الحزب الشيوعي) ومحمد حربي وحسين زهوان (من أبرز المثقفين اليساريين الجزائريين) قد وضعوا بالاقامة الجبرية اكثر من عامين بعد قرار الافراج عنهم في عام ١٩٦٨ .

أما الرئيس السابق بن بللا فلم يزل معتقلا بدون اية محاكمة منذ عام ١٩٦٥ حين أطاح انقلاب بومدين بعهده .

الاجراءات الوزارية الأخيرة : تصفية الارث الشهابي

■ لماذا لم يلغ المرسوم الاشتراعي "اللاديموقراطي" الذي يمنع توزيع البيانات؟

منذ أن انتهت نقاشات جلسة الثقة ، باشرت الحكومة العمل الجدي الذي ردد الوزراء انهم يطلبون الحكم عليهم من خلاله . واذا كانت الاجراءات الاولى لا تنم عن الوجهة الفعلية التي تمثلها الوزارة الحالية ، فان هذه الاجراءات تعمل على رسم الأطار السياسي لهذه الوجهة .

وبانتظار بدء تطبيق الضمان الصحي في أول شباط ١٩٧١ ، وبانتظار مشاريع وزير المالية التي تتعلق بالتسليف . وقرارات وزير الاقتصاد بشأن انترا .. بانتظار ذلك كله ، تنصرف الحكومة الى تصفية الارث السابق ..

ولا غرابة أن يكون هذا الارث بالدرجة الاولى بشريا . فالحكم يقوم الى حد بعيد على نوع الصلات التي تربط رؤوس الحكم برجالهم . ففي غياب اطار واضح من المؤسسات ذات التقاليد الثابتة ، تلعب العلاقات الشخصية — علاقات الانتماء الشخصي الى رجل السياسة — دورا اساسيا. وقد كانت من علامات اتصال عهد شارل حلو بعهد فؤاد شهاب أن استمر كبار الموظفين الذين عينهم شهاب في وظائفهم . كما ان السياسة الشهابية كانت قد ارتكزت الى وضع عشرات او مئات من الموظفين الى عدد من المناصب الادارية او الاعلامية . وهذا ما حاولت القرارات الحكومية الاخيرة معالجته :

— فملاحقة المشرفين على محلات القمار من سلسلة الاجراءات التي تضرب مجالات تعيش ازلام المهديين السابقين . كذلك ملاحقة بائعي التبغ المهرب . وهذه مجالات تتطلب حماية عناصر في السلطة ، تعطى مقابل كسب رجال وقبضايات في الاحياء . ولما كان المكتب الثاني الشهابي قد متن صلاته بهذه الفئة ، التي استخدمها انتخابيا، فقد كان من الطبيعي أن يبدأ العهد الجديد بتصفية هذه العلاقات «الشعبية» الفعالة ، ونقل اجازات حمل السلاح من الدفاع الى الداخلية تفكيك لنفس هذه العلاقات ، وشل لها .

— وفي مجال الانباء ، عملت الاجهزة الشهابية على بناء شبكة من العلاقات ثبتت من خلالها مواقفها ، عدا شراء عدد من الازلام الذين يتقاضون معاشات بدون عمل مقابل . ودعوة التفتيش للاهتمام بالانباء ضربة توجه لسياسة الاعلام ومضمونها ، عدا انها بداية اعادة نظر في المؤسسة الاعلامية ووظيفتها . ومشروع التويني الذي يرمي ، الى تحويل الراديو الى مؤسسة مختلطة اول الطريق .

— أما الاجراءات القانونية فتتناول ارتباط قوى الامن بالجيش . ومن الواضح ان هذه الاجراءات ، عدا انها تضائل دور المؤسسة عموما بالحياة السياسية ، فانها تطوق تدخله المزمن في الانتخابات النيابية . كما أن فرض حضور محامي المتهم الى جانبه اثناء التحقيق يضيق من امكان الضغط والارهاب اللذين مورسا في السابق اما ضد الوطنيين — وليس هذا بالطبع ما يقلق الحكم الحالي — او ضد المفاتيح الانتخابية المعارضة .

هذا ما يتوج باسم « عودة الديمقراطية » . اذا كانت القرارات التي تحد من التعسف العسكري ديمقراطية فذلك بمعنى مختلف تماما عما تشيع ابواق المعهد الليبرالية ، من « النهار » و « لسان الحال » .. فالقرارات لا تتعدى اتاحة فرصة للزعامات التي اضطهدت في السنوات الماضية أن تستعيد انفاسها ، اي أن توطد اقدامها من جديد ، اذا كانت اللعبة الانتخابية اكثر حرية وانطلاقا، استطاع الحكم في ظروف عادية ، أن يقيم توازنا سياسيا اكثر ملاءمة مع « الواقع » اللبناني ، هذه هي الديمقراطية .

والدليل الصارخ على أن حدودها لا تتجاوز الحدود الانتخابية النيابية هو أنها عرجت على امور بديهية دون ان تمسها : لماذا ، مثلا ، لم يلغ المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ ، الذي صدر صيف ١٩٦٧ ، والذي يحول دون توزيع البيانات ؟ السبب بديهي : ليست البيانات من وسائل اتصال الزعامات المحلية — الطائفية بقواعدها . لذلك « نسي » مجلس الوزراء الغاء المرسوم اللاديمقراطي ، رغم الشباب «التقدمي» الذي يتربع ، شكلا ، في السدة .

ولا تدهش هذه الحدود الا الحالمين أو المتفهمين : اذ ما الذي يدفع وزارة من النظام لن تتفضل على حركة جماهيرية راكدة باكثر من ديمقراطية مصالح رجال النظام ؟ لا ينتزع ديمقراطية الجماهير الا نضال الجماهير نفسها .

شؤون عربية

■ تمديد وقف إطلاق النار

دلالات الموافقة العربيّة والاسرائيليّة

■ يلتقي الاتجاه لتجديد مدة وقف اطلاق النار مع عودة التحركات السياسيه على جميع الاصعدة لازالة العقبات التي نواجه تطبيق الحل السلمي بين الدول العربية واسرائيل (قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧) .

وقد بدأت هذه العقبات بعد انسحاب اسرائيل من مفاوضات السلام العربية — الاسرائيلية باشراف يارينغ مما بدا معه ان مساعي الحل السلمي لايجاد حل لما يدعى « بأزمة الشرق الاوسط » وكأنها تعود الى السير في الطريق المسدود :

فمن جانب كان الموقف الاميركي — الاسرائيلي يتجه نحو مزيد من التصلب :

— طلب اسرائيل بسحب الصواريخ السوفياتية من الجانب المصري على قناة السويس كشرط للعودة الى محادثات السلام .

— انسحاب الولايات المتحدة من محادثات الدول الاربع الكبرى على مستوى السفراء

— قيام الولايات المتحدة بتقديم صفقات اسلحة جديدة (طائرات ودبابات) الى اسرائيل ...

في مقابل ذلك كانت ردود فعل الموقف السوفياتي — العربي تتجه نحو تصلب مضاد :

— طلب مصر بعودة اسرائيل الى مفاوضات السلام كشرط لتجديد مدة وقف اطلاق النار

— التنديد بالموقف الاميركي وخاصة فيما يتعلق بتقديمها صفقات اسلحة جديدة الى اسرائيل ، على صورة تحميل الولايات المتحدة مسؤولية فشل المساعي السلمية واعتبارها ، تبعا لذلك ، بأنها « مفتاح » كل حل للازمة القائمة .. (اخر التعليقات المصرية في هذا الاتجاه « لكسب اميركا الى صف العرب » هو ما اعلنه الدكتور اشرف غربال المسؤول عن المصالح المصرية في واشنطن أمام نادي الصحافة الوطني الاميركي . ولا باس من التوسع ولو قليلا بالاستشهاد : « اننا نريد أن نربح اميركا كصديقة وكمساندة لحقوقنا . اننا نعتقد أن علاقتنا مع اميركا يجب ان تتحسن » !.. « ليس هناك تضارب في المصالح ... ان العالم العربي يشكل سوقا آخذة في التوسع بالنسبة الى المنتجات الاميركية » !! اما شحنات الاسلحة الاميركية فهي تشجع اسرائيل « على تحدي المبادىء الاميركية والعالمية » !)

— الاعلان عن انهاء « المبادرة الاميركية » ومحاولة احياء المشروع الفرنسي الداعي الى اعادة بحث الازمة في محادثات الدول الاربع الكبرى .

— قيام مصر بمساندة الاتحاد السوفياتي باعادة طرح مسألة تنفيذ قرار مجلس الامن على الجمعية العامة للامم المتحدة ...

هذه المواقف « المتصلبة » من الجانبين العربي والاسرائيلي لم تتعد في الواقع كما هو واضح حدود بعض التفاصيل الاجرائية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الامن والمقترحات الاميركية ، فيما استمر هذا القرار وتلك المقترحات يحظيان باقرار جماعي من جميع الاطراف بالالتزام بهما والعمل من اجل تطبيقهما . من هنا لم تشكل هذه المواقف تهديدا مباشرا للاتفاق مجددا على تمديد وقف اطلاق النار على جبهة السويس خاصة الذي بدأ العمل به منذ ثلاثة اشهر بناء على المقترحات الاميركية .

هكذا رأينا التحركات السياسية ، مع اقتراب موعد انتهاء فترة وقف اطلاق النار (الخميس ٥ تشرين الثاني) ، تنشط باتجاه تجديده مرة اخرى . وكان واضحا منذ البداية ان هذا الاتجاه نحو التجديد يحظى بالموافقة الاجماعية لجميع الاطراف . فما هي دلالات هذه الموافقة في كل جانب ؟

دلالات الموافقة

● من جانب اسرائيل فان استمرار وقف القتال سيوفر لها تجميد الوضع على ما هو عليه في الاراضي التي تحتلها منذ حزيران عام ١٩٦٧ ، مما يسمح لها بدوره امكان تثبيت اقدامها في هذه الاراضي (اقامة المستعمرات، بناء التحصينات ..) .. وهذا ما سيجعل اسرائيل في مركز قوة تستطيع من خلاله ان تفرض — مستقبلا — تعديلات جدية على الحدود لصالحها في حال انسحابها غير الكامل (ضم القدس — نظام خاص لقطاع غزة — كيان فلسطيني هزيل ملحق بالدولة الاسرائيلية في الضفة الغربية للاردن — استمرار ضم مرتفعات الجولان السورية ..)

من هنا يمكن التأكيد ان ايقاف القتال (ومن ثم تمديده) كان وما يزال مطلبا اسرائيليا ملحا لم تستطع اسرائيل تحقيقه مباشرة بعد انتصارها عام ١٩٦٧ ، بسبب المساعدات العسكرية السوفياتية لمصر بصورة خاصة ، وكان ضغطها العسكري على العربية المتحدة (غارات العمق) منصبا بصورة اساسية في هذا الاتجاه الذي جاءت المقترحات الاميركية لتكسه . فالتحفظ الاسرائيلي، بعد القبول ، تجاه المقترحات الاميركية التي نصت على ايقاف القتال مدة ثلاثة اشهر ، لا يدعو الى سخف التفكير بأن هذه المقترحات لم تكن تتوافق مع مصالح اسرائيل الاساسية في مسألتين على الاقل : انتزاع اعتراف العرب بها عبر تطبيق قرار مجلس الامن — واجراء تعديلات حيوية على حدودها تفرضها من موقع القوة في الاراضي التي تحتلها .

● اما الاتجاه لتجديد وقف اطلاق النار، في جانبه العربي ، فانه يحمل دلالة محددة تنسف كل ما روج له الاعلام المصري عن معنى القبول بالمقترحات الاميركية « كفرصة اخيرة » تعطى للولايات المتحدة لاختبار « نواياها السلمية » : فالقبول بالتجديد ، بما يحمله من نتائج على صعيد الاستعداد العسكري وعلى الصعيد الشعبي ، هو اشارة اضافية بارزة على سعي فعلي حثيث من جانب الانظمة العربية القابلة بالحل السلمي الى وضع قرار مجلس الامن موضع التطبيق بما يحمله من نتائج : الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين مع متفرعاته (التعامل معه باشكال متعددة : السماح مثلا باستخدام مضائق تيران وخليج العقبة وقناة السويس..) والتصفية العملية لقضية الشعب الفلسطيني (بكيان هزيل يعطى له او عودة اقسام منه الى ظل الحكم الصهيوني او رشوة اقسام اخرى على صورة تعويض ...)

ففي ظل ثلاثة اشهر من وقف القتال جرت الامور التالية :

— ابشع مؤامرة تقوم بها السلطة الاردنية العميلة ضد المقاومة الفلسطينية .

— وغش منظم من جانب الاعلام المصري بشكل خاص للجماهير العربية ..

وكانت جملة هذه الامور تشكل عوامل انضاج لثمرة الحل السلمي .. وسياتي تجديد وقف القتال مرة اخرى على انضاج ما تبقى من هذه الثمرة : تطويع اكبر للوضع الشعبي ، احتواء اشمل للمقاومة ، بحيث تغدو العودة الى استئناف القتال امرا مستحيلا بالفعل او اعلانا لحرب جديدة تتفق جميع الاطراف على عدم الرغبة او القدرة على خوض غمارها .

« نقل الازمة »

هذه هي المقدمات التي مهدت لنقل « الازمة » بصورة شبه نهائية من على جبهة السويس الى أروقة الامم المتحدة وكواليس السياسة العالمية المحكومان كلاهما بالتوازن الامبريالي القائم :


محمود رياض

ففي الجمعية العامة للامم المتحدة اقرت كافة الدول ، عبر خطب ومناقشات مندوبيها ، ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن واجمعت على تمديد وقف اطلاق النار . وبقي الموقفان السوفياتي — العربي والاميركي — الاسرائيلي يفترقان كما في السابق حول بعض المسائل الاجرائية التفصيلية :

— الموقف السوفياتي — العربي: الانسحاب الكامل — مرابطة قوات دولية على الحدود — مناطق مجردة من السلاح — استئناف مفاوضات السلام باشراف يارينغ دون شروط ..

— الموقف الاميركي — الاسرائيلي : انسحاب مع تعديل حيوي في الحدود لصالح اسرائيل — سحب الصواريخ السوفياتية من الجانب المصري على قناة السويس كشرط للعودة الى مفاوضات السلام بالنسبة لاسرائيل والى محادثات الدول الاربع الكبرى على مستوى السفراء بالنسبة للولايات المتحدة ..

ومن الملاحظ أن مواقف معظم الدول ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا ، قد عكست اتجاها « يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر جميع الشعوب بما فيها الشعب الفلسطيني » في اية تسوية (خطاب مندوب بريطانيا) .. على اساس أن يصفي هذا « الاخذ بعين الاعتبار » قضية الفلسطينيين كشعب التي ابرزتها المقاومة الفلسطينية المسلحة : العودة الى الاحتلال الصهيوني — التعويض — كيان هزيل ..

كذلك بالنسبة للمشاريع الثلاثة التي تقدمت بها ثلاث مجموعات من الدول ، فهي جميعها تنتظم في اطار قرار مجلس الامن بالرغم من بعض الاختلافات فيما بينها حول بعض المسائل التنفيذية التفصيلية :

— مشروع الدول الاسيوية الافريقية ويوغوسلافيا الذي يحظى بتأييد الدول العربية وتعترض الولايات المتحدة واسرائيل على البند السابع منه الذي يذكر « على مجلس الامن أن ينظر في اتخاذ الخطوات اللازمة طبقا لما هو منصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة لضمان تنفيذ قراره » .

— القرار الاميركي الذي لم يحصل سوى على تأييد اسرائيل (وليبيريا !) الذي يركز على ما أسماه « باعادة الثقة » عن طريق تصحيح الاوضاع التي نشأت في جبهة قناة السويس بعد تحريك الصواريخ المصرية .

— مشروع قرار « وسط » اعدته مجموعة دول اميركا اللاتينية يستبعد ما تم الاعتراض عليه في المشروعين السابقين ويستبقي التأكيد في مقدمته على ما ورد في قرار مجلس الامن . (تبدي الاهرام (١—١١—١٩٧٠) « بعض الملاحظات حول ذكر حقوق اللاجئين الفلسطينيين في مقدمة المشروع فقط دون تناول الموضوع في صلب القرار » !)

هكذا تنتظم كافة التحركات السياسية الرامية الى تكريس التوازن الامبريالي في العالم العربي ضمن اطار قرار مجلس الامن الذي يأتي تجديد وقف اطلاق النار كخطوة جديدة على طريق انضاج الظروف لوضعه موضع التطبيق . وهو القرار الذي يشكل دون شك حلا لبعض المشكلات الخاصة بكل نظام من انظمة دول المنطقة ، وذلك على حساب قضية الشعب الفلسطيني في تحرير ارضه ، لان كل بند من هذا القرار يصفي جانبا من جوانب هذه القضية .


احد الاجتماعات الاخيرة في الامم المتحدة

المغرب

حديث مع ثوري مغربي حول مميزات الوضع السياسي الراهن

٢

■ الحركة الطلابيـة..
■ الوضع الاقتصادي والمالي!..
■ الانفتاح الليبرالي ام العصي الغليظة؟
■ عزلة المغرب عن المشرق..

أجرى الحديث : العفيف الأخضر

هذا الحديث الذي اجراه العفيف الاخضر مع « رفيق ثوري مغربي » يتضمن مجموعة اراء وتحاليل تلقي ضوءا على الوضع السياسي الراهن في المغرب ، وكنا قد نشرنا الحلقة الاولى منه في العدد السابق وتناولت العلاقات الطبقية في المغرب، نضال البروليتاريا والحركة الفلاحية وانتفاضات الفلاحين في الريف ، وطبيعة التحالف الحاكم . وهذه الحلقة الثانية والاخيرة :

■ راديكالية الحركة الطلابية ■

■ ٥٠ بالمئة من الاطفال الذين هم في سن الدراسة لا يدرسون . اي ٣ ملايين و ٣٠٠ الف طفل حكمت السلطة الملكية على امكانياتهم ومواهبهم بالاعدام ، حارمة البلاد من قوة عمل ضرورية لخروجها في المستقبل من أزمة التخلف الاقتصادي والثقافي التي تعيشها . أما الذين يدرسون فهم يكابدون قسوة الشروط المادية السيئة، اثار المحتوى الطبقي والاستعماري للتعليم ومستواه المنحط . ثم ان الطلبة وخصوصا التلاميذ ليسوا بمنأى عن المشاكل اليومية والتناقضات المزمنة التي تتفاعل اليوم بعنف في احشاء المجتمع المغربي . وسنرى بعد قليل ان ردود فعلهم ليست طلابية ضيقة بل على مستوى شمول تحدي سياسة السلطة القمعية .

اكتست الحركة الطلابية ، التي هي جزء من الحركة الجماهيرية ، هذا العام اشكالا جذرية في نضالها ، ذات نفس نسبيا طويل . انضم الى الحركة تلاميذ المعاهد بكثافة . من الاسباب المباشرة ، لدخول التلاميذ الى حلبة النضال ، تراكم المشاكل التي يعانون منها وعلى رأسها : البطالة . فهم بدلا من الالتحاق بالجامعة مهددون ، بالالتحاق بمأساة مليون و ٧٥ ألف عاطل من السكان القادرين على العمل . جزء ضئيل منهم فقط يستطيع المرور الى التعليم العالي .

.. وباختصار ، فمشاكل التعليم ، بكل درجاته ، اصبحت ، باعتراف النظام نفسه لا تطاق .

جذرية الحركة الطلابية تجلت — هذه السنة — اكثر من اي وقت مضى في تجاوزها للمطالب الكوربوراتسيت(1): السكن ، المنح، بطاقات الاكل الخ .. الشعارات النقابية والسياسية التي طرحت كانت على مستوى عال : رفع التلاميذ شعار الحريات النقابية وشعار الجمهورية ، اما الطلبة فرفعوا شعارات : التعريب ، تغيير المناهج التعليمية ، القضاء على الايديولوجيا الرجعية في الكليات وتصفية الاستعمار الثقافي الذي هو الدعامة الايديولوجية للاستعمار الجديد .

نضالات من هذا المستوى ضرورية لاحراج السلطة الاستبدادية .. وهي لا تترك لها خيارا وحيدا : اما الاستسلام واما القمع باعلى درجات الوحشية . وهذا ما حصل في احداث فبراير — مارس التي كان مفجرها نزاعا مع بعض اساتذة كلية الآداب .

مما ضاعف تأثير النضالات الطلابية على الحركة الثورية عموما هو انها لاقت دعما جماهيريا نشيطا . لم يكتف الطلبة والتلامذة برفع الشعارات الراديكالية بين جدران المعاهد والكليات ، بل اختاروا وسائل نضال هي الاخرى راديكالية : في جميع المدن نزل الطلبة وخصوصا التلاميذ الى الشارع متظاهرين ..

لقد خاضوا « ٥٠ » مظاهرة في عام واحد . لقد تصادموا مع البوليس بشجاعة . وفي حالات كثيرة كانت الجماهير الشعبية وخصوصا العمالية تنضم الى مظاهراتهم . في القنيطرة وفاس مثلا اشترك العمال مع الطلبة في مظاهرات هامة ، بلغ حجم المظاهرة في القنيطرة ٣ الاف شخص .

وجد الحكم نفسه امام تناقض مستحيل : عجزه عن القضاء على الحركة لان وسائله كانت محدودة ، واقتناعه بضرورة القضاء عليها . خرج الحكم من هذا الاحراج بتوجيه نداء للحوار ليظهر للطلبة وللشعب انه راغب في حل المشكلة . لقد كان في الحقيقة يرمي الى هدفين : تجميد الحركة وفصل الطلبة عن الجماهير عبر عملية التجميد نفسها .

الندوة الطلابية ؟!

وهكذا دعا الطلبة الى ندوة افران (مارس ٧٠) . لا بد أن نتوقف قليلا عند وقائع ، مدلولات ودروس هذه الندوة .

اشترك في الندوة الطلبة ، الاساتذة الذين كانوا يمثلون احزابهم والسلطة . ومرة اخرى لعبت الاحزاب البورجوازية الصغيرة ا. و. ق. ش. (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) ، وكذلك «ح. ش.» دورا مضادا للحركة الجماهيرية: الاساتذة مثلوا دور الطابور الخامس وتفاوضوا مع السلطة من وراء ظهر الطلبة . وعندما حصلوا على وعد بزيادة مرتباتهم — التي تضاعفت — هرولوا الى صفوف السلطة . في الواقع ما حصل في ندوة افران خلال ساعات يلخص قصة الاحزاب البورجوازية الصغيرة مع الجماهير والسلطة خلال أكثر من ١٢ عاما .

خيانة الاساتذة كانت في قبول مبدا الندوة بينما كان الطلبة يرغبون في مواصلة النضال في الشوارع .

لقد فهم الطلبة قذارة الاحزاب القائمة ، عبر ممارسات ممثليهم في الندوة ، واستخلصت العناصر الاوعى منهم عددا من الدروس :

١ — القيادات البورجوازية الصغيرة عجزت نهائيا عن التصدي لتحديات الحكم (منع النضال الطلابي) . كما عجزت عن استيعاب المضمون الجديد لهذا النضال . من هنا عداؤها لاسلوب التظاهر ولرفع الشعارات السياسية ، بالنسبة اليها تجاوز الشعار النقابي سقوط في خطيئة « المغامرة » .

وباختصار فلما لم تستطع احتواء النضال الطلابي الراديكالي الجديد وقفت بكل بساطة ضده .

٢ — مطالب تلامذة الثانوي لم يدافع عنها بل لم يثرها لا الاساتذة ولا عناصر قيادة اتحاد الطلبة الحاضرين في الندوة . وهذا ادى الى فك وحدة العمل بين الطلبة والتلامذة الذين لم يساعدوا الحركة الطلابية الاخيرة .

٣ — امام شراسة الحكم وخيانة القيادات الحزبية ليس امام الحركة الطلابية الا تصعيد ردها على السلطة باشكال من النضال تقربها دائما اكثر من الطبقة العاملة : من مطالبها ووسائل نضالها في نفس الوقت .

٤ — تجاوز القيادة الطلابية التي لم تعد في مستوى ديناميك نضال الجماهير الطلابية . وتخطي الاتحاد الطلابي الذي لم يعد اطارا صالحا للنضال الجدي . ولهذا فلا بد من خلق اشكال تطمينية سرية . خصوصا والدولة البوليسية تضطرنا الى هذه الاشكال كل يوم اكثر .


اوفقير


الملك الحسن

النهوض الثوري ، كرد عفوي على الازمة البنيوية ، المالية ، الاقتصادية والسياسية للتحالف الطبقي السائد ، يمتاز بشموله لمجموع الطبقات والقطاعات التي ما زالت تحتفظ برصيد من الامكانيات الثورية .. كالجماهير البورجوازية الصغيرة التي تصاعد سخطها نتيجة للضرائب ، لكن — وهذا ما يفسر حدودها الثورية في المرحلة الراهنة — لم تتجاوز السخط الى النضال اليومي الايجابي .

بينما يتظاهر العمال والطلبة وينتفض الفلاحون ، فان البورجوازية الصغيرة ما زالت تناضل ضد النظام والملك بالشائعات حول الانقلابات ، ارتفعت اسهم هذه الشائعات بعد الانقلاب الليبي الذي تلقته البورجوازية الصغيرة المغربية كما لو كان انقلابها الخاص .

الوضع الاقتصادي والمالي ؟

س — ما هي انعكاسات مجموع هذه النضالات على التحالف الطبقي السائد ؟

ج — امام هذا التحالف خيار : اما قمع الحركة الجماهيرية في بداية نهوضها واما امتصاص ديناميكها وصرفها عن خطها بـ «الليبرالية» وهمية . اختيار احدى الامكانيتين لا يتم تعسفا بل تتحكم فيه بالاساس الاوضاع الاقتصادية مضافة الى أزمة النظام الداخلية. هناك لقاء بين الازمة الاتية من الجماهير وأزمة الحكم الخاصة .

ماهو الوضع الاقتصادي ؟

النظام ، لارتباطه العضوي بالامبريالية ، ولطبيعته الاستهلاكية والاختلاسية ولولعه بالارباح السهلة .. فانه عاجز عن تحقيق اي مستوى من التراكم او اية فعالية اقتصادية تخرجه من أزمته المزمنة والطاحنة .

١ — سياسته الاقتصادية وهي ليست فقط معادية للجماهير بل مناقضة حتى لمصالح الجناح المهترىء من التحالف الحاكم : الاقطاع التقليدي : سياسة بناء السدود والمخطط الذي فرض على هذا الاقطاع زيادة عن الضرائب

1 — اي المطالب التي تخص هيئة الطلبة فقط .

المعالية أساليب انتاج رأسمالية موجهة . مؤخرا فرض الحكم على هؤلاء الاقطاعيين الذين كانوا في غالبيتهم عملاء للاحتلال الفرنسي أن يقتسم معهم اراضيهم : نصف يبقى للاقطاعي ونصف تستولي عليه بيروقراطية الدولة ،

٢ — أزمته المالية حادة . فعلى الحكم ان يسدد ديونه التي تبلغ ٢٧٥ مليار فرنك . لكنه عاجز . الدول الدائنة (اميركا ، وفرنسا) ليست على استعداد لاعطاء قروض جديدة وهذا ما جعل الحكم في بداية السنة عاجزا عن تقديم ميزانية السنة . وهو عاجز كذلك عن ايقاف تدهور عجز الميزان التجاري الذي بلغ ٤٠ مليارا سنويا ، وعن تحقيق حد معقول من التوازن بين نفقات مختلف دوائر الجهاز، مثلا اللائحة المدنية (خدم القصر) تستهلك ٢٠ بالمئة من الميزانية . نكتفي بواقعة تكاد لا تصدق : عندما رفض ذات مرة وزير المالية ، في اجتماع مجلس الوزراء ، الموافقة على ميزانية البوليس .. اختطف ليلا واشبع لكما وفي الغد وافق .. انها طبعة مغربية لجمعية ١٠ ديسمبر التي تحدث عنها ماركس في « ١٨ برومير » !

مما يؤزم أكثر الازمة المالية عاملان :

١ — مدخول الضرائب من الفلاحين ، لوحظ فيه ان الجزء الاتي من الملاكين الكبار بسيط جدا (٥ر. بالمئة) وذلك لان كبار الملاكين اما انهم من رجال الدولة واما من المقربين منهم. ومراكزهم وعلاقاتهم العائلية والرشاويةتعفيهم من الضرائب .

٢ — اختلاس الحكام وتهريب الاموال الى الخارج . مثلا اثناء اشاعة الانقلاب الاخيرة سافر الامير عبد الله والاميرة امنة الى سويسرا ...

لتخفيف وطاة الازمة ليس امام الحكم الا فرض ضرائب جديدة على الشعب ، ومزيد من التنازلات الامبريالية .

ضريبة فلسطين

١ — بخصوص الضرائب الجديدة، نظرا للنهوض الثوري والبؤس المتزايد بصورة مطلقة ، فان الحكم لجأ الى السرقة المغلفة : مثلا ضريبة فلسطين على السجائر والسينما تدخل ٤٠ مليون فرنك جديد . بينما المبلغ الذي وعد به الملك ياسر عرفات هو ٢ مليون فقط . بهذه الضريبة ضرب الملك عصفورين بحجر واحد : مداخيل جديدة للميزانية وخلق استياء نسبي عند الجماهير الفقيرة تجاه المقاومة ، التي باسمها اثقل كاهلها بالضرائب . هذا الاستياء في أحياء الدار البيضاء بالخصوص اتجه الى شخص ياسر عرفات الذي بعد الثناء على الملك في التلفزة اعلن فرض ضريبة فلسطين . لم يعلن الملك بنفسه عن الضريبة لان وزيره للمالية كان وعد الشعب بعدم فرض ضرائب جديدة!.

أعطت الفيضانات الاخيرة فرصة اخرى لنهب جيوب المغاربة باسم مساعدة المنكوبين الذين لا يبرر عددهم المحدود مثل تلك الحملة الواسعة لجمع المساعدات .. التي لم تصلحهم حتى الان .

كما ابتكر الحكم وسائل اخرى للنهب : حملة الادخار الوطني بالقوة ، سندات الخزينة ، الاقتراض الداخلي .. لسد عجز صندوق الدولة المثقوب .

مثل هذه التحايلات ليست خافية عن الذكاء الشعبي . الناس يتداولون حولها يوميا نكتا لاذعة . والنكتة هي الان ، في غياب حرية الصحافة الحقيقية ، صحافة الشعب السرية الحرة .

٢ — مزيد من التنازلات للامبريالية :

● (٥٠) مظاهرة طلابية في عام واحد !..

● اختصاصيو المخابرات المركزية يستجوبون المعتقلين السياسيين

● النكتة هي في غياب حرية الصحافة الحقيقية ، صحافة الشعب السرية الحرة

● تحولات سياسية وتنظيمية داخل حزبي الاتحاد الوطني والاستقلال

أ — رحلة وزير المالية لباريس لطمانة الراسماليين الفرنسيين .

ب — زيارة نقابة ارباب الاعمال (الباترونا) ، الفرنسيين الى المغرب .وصلت هذه التنازلات الى حد طرد وكيل الدولة في الدار البيضاء ، وعزل مدير القوات الخاصة لمجرد تدخل من السفير الفرنسي .

ج — تخفيض الضرائب عن الواردات الفرنسية .

د — التسهيلات والسلطات الكاملة الممنوحة للرأسمال الاميركي .

التناقضات بين الامبرياليات ليست حادة في المغرب . الامبريالية الاميركية ترسخ اقدامها بهدوء . انها تمتلك عددا من القواعد العسكرية الاساسية . لكن اهم شيء في المناطق غير الساخنة ليس القواعد بقدر ما هو الاستثمارات . والرأسمال الاميركي ينفرد ببنك التنمية الاقتصادية وله سندات حاسمة في البنك الوطني للتجارة الخارجية . ومؤخرا بدأ الاميركيون يتسللون الى الزراعة : انغراس مزارعين أميركيين « نموذجيين » . ولا ضرورة للحديث عن القطاع الصناعي والاستخراجي الذي يسيطر الاميركيون على جزء هام فيه ويسيطر الرأسمال العالمي على الاساسي من الباقي. كما أن واشنطن تدعم حضورها الثقافي بكثافة ونشاط .

« الانفتاح الليبرالي » ام العصي الغليظة ؟

س — هل في الامكان تحديد ارتباطات كل اجنحة السلطة بهذه او تلك من الامبرياليات . والتنبؤ بالنتائج المحتمله لذلك على السياسة الداخلية . وباختصار ما هي خطوط انقلاب ما تسميه بالجناح الاقطاعي التقليدي ؟

ج — الذي يحدد مواقف الحكم الاساسية ، في نظرنا ، ليس ارتباطاته الخارجية المتعددة الاشكال والاطراف ، بقدر ما تحددها مشاكله الداخلية المزمنة . لا شك ان هناك تاثيرا وتاثيرا متبادلين . لكن الاسباب الداخلية تبقى هي الحاسمة بالنهاية . والامبريالية

علال الفاسي

الاميركية تدعم الجناح البيروقراطي — الكومبرادوري . أما الجناح الاقطاعي فيبدو انه كالبغي الذي فقدت حظ الجاذبية . وهو الان في طور التصفية . مثلا التعديلات الاخيرة على مستوى العمالات (المحافظات) : العمال (المحافظون) المعروفون بولائهم للجنرال اوفقير عزلوا او نقلوا لمناصب اخرى اقل شانا . مثلا عزل بولحمير عامل الدار البيضاء. وعزل حموحسين قائد الدرك الوطني . وهو ممثل عائلة امهرون — امحزون الاقطاعية المسيطرة على منطقة خنيفرة ، وهي اقطاعقناني قريب من الاقطاع الاوروبي .

في خطب رسمية وفي اجتماع وزاري اخير حمل الملك على الرشوة السائدة في البادية .. خصوصا في المناطق الجبلية التي يسيطر عليها الاقطاع ، حيث رتبة الشيخ تشترى بـ ١٠ الا ففرنك ، تسترد بالرشوة اضعافا مضاعفة مثلا عائلات العمال المهاجرين لا تستطيع قبض الحوالات من البريد ، الا بتوقيع الشيخ المدفوع الثمن .

الاقطاع التقليدي ليس صامتا امام تحديات الحسن الثاني وليس مستبعدا أن يكون رده عليه عنيفا . فيمنطقة خميسات مثلا وزعالوجهاء عريضة كانوا وجهوها للملك احتجاجا على عزله لعدد من العمال وكبار الموظفين . ومن الوارد ايضا أن يناضل هذا الاقطاع المتفكك تحت شعار « التلمية » او الجهوية . اذا كانت مقاومته تاريخيا يائسة فانها عنصر اخر لتعميق أزمة السلطة .

هذه التناقضات التي تطحن الحكم من داخله ومن خارجه جعلت انصار «الانفتاحالليبرالي» ينتصرون موقتا على انصار العصي الغليظة . يريد الاجتهاد « الليبرالي » تجميد النضالات الجماهيرية ، باحيائه اسطورة المؤسسات « الدستورية » كما يريد فتح ابواب البلاد كاملة امام غزو الرأسمال الاجنبي والصهيوني الذي يرى في البرلمانية احدى ضماناته الاساسية . ومقابلة جولدمان اندرجت ايضا ضمن هذا الهدف .

في الواقع منذ ندوة افران بدأ الحكم يسلك سياسة الانفتاح حتى وصل الى « الدستور » الممنوح والبرلمان المعين من السلطة كاعلى الدرجات الممكنة من الليبرالية لنظام بلغ منتهى العفونة .

لقد كان من الوارد ان يعزل انصار العصي الغليظة من العسكريين وممثلي الاقطاع التقليدي من الحكومة المقبلة مثل اوفقير أو يبقون فيها على أن يكون توازن القوى لغير صالحهم .. ومهما يكن من شيء . فانه كان واضحا أن تحالف البيروقراطية والكومبرادور يريد تركيز اقدامه تحت لافتة ديمقراطية . الا أن نجاح المخرج في المسرحية يتطلب ممثلين اكفاء . هؤلاء موجودون اساسا في قيادة البورجوازية الوطنية « الاستقلال » وفيالقيادة البورجوازية الصغيرة (الاتحاد الوطني لقوات الشعب) التي طالما تمنت وطالبت بان تلعب

دور الوسط بين العرش والجماهير ، دور الشاشة العزيز خاصة على جناح عبد الله ابراهيم وعبد الرحمان بوعبيد . تحليل القيادة البورجوازية الصغيرة للاحداث كان يؤهلها لمثل هذا الدور . فقد كان الاتحاديون وخصوصا بن بركة يرون شبح العسكرتاريا ، ولذلك جندوا دائما فتح مشاورات متواصلة مع العرش لتجنيبه خطر انقلاب عسكري يسد امامهم نهائيا ابواب قصر الحكومة . الى هذا التحليل الانتهازي يضاف الواقع الموضوعي : الفشل التنظيمي والسقوط الجماهيري لهذه القيادة .

أما حزب الاستقلال الممثل للبورجوازية الوطنية كعنصر غالب في تركيبه ، فهو لكبار الملاكين والاقطاع ولبعض زعمائه عداوة مع بعض رجال الدولة وقد أصبح ، تحت ضغوط قاعدته الشعبية ، يطالب بالاصلاح الزراعي.. فان الخيار الذي كان أمامه : اما ان يواصل معارضته وأما ان يقبل الانخراط في المسرحية وذلك كان يعني ، في وضع تصاعد النضال الجماهيري ، انتحاره .

لقد ظن الملك انه سيكون لظهور دستوره من الاثر على القيادات البورجوازية مثلما كان لظهور ابواق يشوع على أسوار اريحه .

ذلك لم يقع ، لان الدستور كان كاريكاتور من الدستور القديم . حتى الحصانة البرلمانية التي ضمنها الدستور القديم نفاها الجديد في حالتي التعرض بالمناقشة للملوكية او للدين . والدستور لم يكن الا اسباغا للمشروعية على حكم « امير المؤمنين » المطلق . وهو ما اثار اعصاب « لوموند » التي لا تتسم عادة بحساسية ديمقراطية ملحوظة . ونمط الانتخابات ، التي هي بالتعيين اشبه ، لم يكن يعطي حدا ادنى من الضمانات الكافية لمجيء الاحزاب بكثافة الى البرلمان .

هذه بعض العوامل الاساسية التي جعلت حزب الاستقلال والاتحاد لا ينخرطان في اللعبة « الليبرالية » المكشوفة . وبدلا من المقاطعة التي تعني نسف كل جسور الحوار مع سلطة الارهاب الطبقي السافر . فانهما صوتا بـ : لا ، التي تعني امكانية استئناف الحوار في مناسبات افضل !

وهكذا فان الطابع الارهابي « للانفتاح الليبرالي » بات متفوقا على طابعه التضليلي . وهو عكس ما كان يريد الحكم . وللبورجوازيين الذين تجمعوا في الكتلة الوطنية فضل في ذلك .

س — أسباب تشكيل هذه الكتلة؟

ج — السبب الجوهري هو التخومات السياسية التنظيمية داخل الحزبين والتي أقرت قيادتين بورجوازيتين متقاربتين .

تخلص الاتحاد الوطني من جناحه الرادكالي. ومؤخرا خرج من صفوف حزب الاستقلال الجناح الكومبرادوري . وهذا أيضا ما شجع السلطة على الاستخفاف بجناح علال الفاسي. وقد يبرهن المستقبل القريب على خطورة هذا التأزم في العلاقات بين الحسن والاستقلال .

من تمثيلية الدستور والبرلمان يجب أن تفهم المعارضة الجدية أن الارهاب هو الشكل الوحيد الممكن المتبقي لسلطة فاقدة منذ ٢٣ مارس ٦٥ ، لكل قدرة على حكم الشعب ليبراليا . وان الموقف الوحيد الصحيح منها هو النضال الجماهيري لاسقاطها . أما الثوريون المغاربة فعليهم أن يعوا أن حياة المجتمعات حركة وتجاوز . ولحظة التجاوز هي اللحظة التي تتصاعد فيها الازمات وتتراكم فيها التناقضات بحدة . وفي سبيل أن يتم هذا التجاوز في اتجاه التاريخ يجب عليهم ان يعوا حركته ويؤثروا على اتجاهها .وباختصار أن ينظموا حركة الواقع بتنظيم حركة الجماهير التي تغير الواقع .

— البقية على صفحة ١٥ —

بعد اتفاق الفرقاء على لفلفة الفضائح واقفال « حنفية الكلام » حولها :

الحكم يعيد النظر بتوزيع الجبنة !

بقلم : حسن فخر

القلة الساذجة التي اعتقدت ان الدولة ستمضي في التحقيق بقضية الفضائح الى النهاية بحيث ينزل العقاب بالمسؤولين عنها ، اكتشفت خلال اقل من عشرة ايام ، بأنها كانت على خطأ جسيم وبأن سذاجتها كانت فوق المستوى اللازم لتصديق شعارات حكومة الشباب « الثوار من فوق » ..

لقد بينت المعلومات والارقام المذاعة أن أكثر من ٧٠ مليون ليرة خرجت من الخزينة الى جيوب شلة من أهل النظام النافذين من جراء عقد ثلاث صفقات ضخمة تتعلق بمطار بيروت والكابل البحري ومؤسسة راديو اوريان، وتناول الاتهام عدة أشخاص باسمائهم . ومع ذلك لم تتخذ الدولة اي اجراء جدي لاستعادة الاموال المنهوبة ولمعاقبة المرتكبين الذين كان يفترض بأن يكونوا الان داخل قضبان السجون.

يقولون ان التحقيق مستمر « لتحديد المسؤوليات » على مختلف المستويات : تحقيق اداري ، وتحقيق فني ، وتحقيق قضائي ، وتحقيق التفتيش المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية ، الخ .. ولكن عما اسفر كل ذلك ؟ عن لا شيء .. ويبدو أن كل هذه الاجهزة قد انشغلت فعلا في معالجة هذه الفضائح ، ولكن ليس في الاتجاه المؤدي الى الكشف عن الحقائق بل بقصد لفلفة الموضوع وسكب المواد العطرية على البؤر التي تنبعث منها الروائح النتنة ..

أعضاء حكومة الشباب — باستثناء رئيسها ونائبه اللذين يعرفان دورهما جيدا ويشتغلان بوعي في خدمة مصالح النظام ويعملان من خلاله لحسابهما الخاص كذلك — دشنوا حكمهم الميمون بالموافقة على الخطوات التي قامت بها الدولة من أجل لفلفة الفضائح .. وقد برهنوا بذلك بأنهم خدام صغار للنظام المتهافت ودمى يحركها اقطاب الحكم وقد كفاهم مجدا انهم اصبحوا وزراء « طراطير » يستمعون ويصفقون ويوقعون كأحسن ما يكون الخدم الامناء في قصور السادة .

كانت المهمة الاولى التي قام بها الوزراء الشباب اقدام لجنة منهم مؤلفة من وزراء البريد والبرق والهاتف، والاشغال العامة، والموارد المائية والكهربائية على الاعلان بأن «التحقيق» الذي قاموا به « اثبت » ان المخابرة التي تمت في حفلة تدشين الكابل البحري جرت بواسطته وليس بواسطة محطة العربانية « التلستار » . وقد توصلت اللجنة الى هذه القناعة على الرغم من أن التحقيقات غير الرسمية التي جرت قد أثبتت العكس واعترفت بذلك صحيفة وزير الانباء نفسه .

ومع العلم بأن هذه الناحية من الفضائح ليست أمرا اساسيا في الموضوع ، فقد حرصت اجهزة الدولة على اخراج نتيجة « التحقيق » في قضية المخابرة بشكل يساعد على لفلفة الفضائح وايهام الناس بأن المسألة ليست في مستوى الخطورة التي صورت بها في البداية .. وفي ذات الوقت حاولت الدولة تطويق الذيول الاخرى لانباء الفضائح بالاعلان عن تجميد العمل بالمشاريع المتعلقة بتوسيع المطار وشراء شركة راديو اوريان ، مع العلم ان هذه الاجراءات — على فرض الاصرار عليها — لا تعيد الى الخزينة عشرات الملايين الضائعة ..

وبالطبع فان حرص الفرقاء على لفلفة الفضائح الثلاث يقود بالضرورة الى اقفال « حنفية » الفضائح الاخرى الكثيرة التي ادت تناقضات اهل النظام ومنافساتهم الشديدة على المغانم والمكاسب الى انبعاث روائحها . ففضيحة الملايين الضائعة على السجن الحديث التي أثارها رئيس الحكومة صائب سلام والتي تتناول شقيقه مالك سلام بوصفه رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى بدأت وانتهت عمليا على شاشة التلفزيونحيث ادلى رئيس الحكومة بحديثه دون ان يتقرر اجراء ولو تحقيق شكلي بشانها . أما القضايا الاخرى التي الح عليها السياسيون في تصريحاتهم وتناقلت انباءها الصحف مثل محطة العربانية والمباني الجديدة للجامعة اللبنانية وخزانات القمح وأشغال نهر بيروت والاوتوسترادات ومعمل الجية الحراري وغيرها ، فلا تزال في منأى عن اي تحقيق او اجراء مهما كان نوعه ولم يكلف الحكم نفسه حتى اذاعة اي ايضاح بشانها .

لماذا اثار رئيس الحكومة فضيحة السجن الحديث ، ولماذا كثرت التلميحات عن العديد من الفضائح الاخرى ؟

للجواب على ذلك ينبغي الالمام بطبيعة العلاقات القائمة فيما بين أطراف النظام المتنافسة على السلطة والنفوذ والمنافع. فأثارة انباءالفضائح والتهديد بكشف تفاصيلها تدخل ضمن نطاق « الحرب الداخلية » فيما بين فرقاء النظام نفسه .. فكل فضيحة تقابلها فضيحة مضادة يكفي التهديد بكشفها لحمل الفريق الاخر على التراجع والقبول بلفلفة مواضيع الفضائح التي اثارها . وفي هذا الضوء يمكن النظر الى فضيحة السجن الحديث الذي أشرف على انشائه شقيق رئيس الحكومة ، وكذلك الى الحديث عن علاقة رئيس الجمهورية السابق بهذه المواضيع ولا سيما ما يتعلق بالاتفاقات المعقودة مع المؤسسات الفرنسية .

فالمعروف ان صائب سلام على خلاف مزمن مع شقيقه مالك صهر رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي والذي ترتبط مصالحه بالقوى الشهابية وشريك ال كرامي في ملكية مساحات شاسعة من اراضي المطار . لذلك فان تفاصيل صرف اعتمادات السجن الحديث تتناول في ذات الوقت رئيس الحكومة السابق والعديد من اركان القوى الشهابية الاخرى سواء منها التي كانت تحكم من وراء الستار أم من على المسرح .

وليس بدون مغزى بالطبع — وهذا ما هدف اليه بالضبط رئيس الحكومة الحالي — ان العديد من أركان القوى الشهابية والصحف المرتبطة بها التي استغلت الفضائح الثلاث الاولى المتعلقة بالصفقات المعقودة مع المؤسسات الفرنسية ، انبرت فورا للدفاع عن رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى . وكان رشيد كرامي أول المتدخلين وكأنه احد المعنيين بالقضية اذ طالب باقفال « حنفيةالكلام » حول الفضائح المثارة « وخاصة قضية السجن الحديث » . وقد لفت النظر في تصريحات كرامي المامه بتفاصيل الموضوع التي تدخل ضمن اختصاص ملتزمي تنفيذ مشاريع الدولة والملمين بخفاياها .

فقد قال كرامي حرفيا : « لا بد لي من التذكير بأن أي مشروع ولو كان بناء منزلخاص تكون تقديراته قبل البدء في العمل شيئا وبعد الانتهاء من عمله شيئا اخر . وأذكر مثلا واحدا وهو سعر الحديد والخشب والمواد الاوليه الاخرى للبناء واليد العاملة التي ارتفعت في السنوات الاخيرة كما ارتفعت اعباء المعيشة .. فهذه حلقات متصلة ببعضها الى جانب ما أدخل على السجن من توسيعات » .

أما بيار الجميل الذي كان وزيرا للاشغال في عهد حكومات كرامي فقد أشاد بنزاهة مالك سلام ووصفه بأنه « اقدر المسؤولين وأكثرهم معرفة » .

ومما يذكر انه على الرغم من كون « السجن الحديث » لا يزال قيد الانشاء وبلا ابواب ، فقد قامت الدولة منذ فترة طويلة بتدشينه رسميا . وروى ريمون اده تفاصيل هذه المسرحية فقال انه « يوم التدشين احضرت الدولة مئة سجين ومئة دركي لكي يكونوا « ديكورا » .. ولما انتهتالحفلة عاد السجناء وحراسهم من رجال الدرك من حيث جاءوا ».

وحتى كمال جنبلاط تدخل للدفاع عن مالك سلام . فقد صرح بأنه تسنى له بأن يتعرف عليه ويتعاون معه خلال تسلمه وزارة الاشغال وهو لا يشك بنزاهته وجدارته وحرصه على المصلحة العامة ..

وأضاف بأنه اتصل به وابلغه عدم موافقته على الاتهامات التي ساقها بحقه شقيقه وبانه « لا يشك في اخلاصه ونظافة يده » . كما ذكر جنبلاط ايضا بان « الجهاز المعروف » هو الذي ضخم قضية الفضائح وبانه لا يزال يمارس « نشاطه » كما في السابق .

أما «بطل» اثارة موضوع الفضائح الثلاثة الاولى الوزير السابق والنائب والمقاول ميشال المر فقد تراجعبشكل يلفت النظر عن موقفه « المتشدد » وصرح بأنه يعتبر « خطوات الحكومة بالنسبة لقضيتي راديو اوريان وتوسيع المطار مشجعة » وعلل تراجعه بأنه بدافع الحرص على «العلاقات الودية بين لبنان وفرنسا»، وكأن هذه العلاقات أثمن من عشرات الملايين الضائعة المجباة من جماهير الشعب ..

وتسهم صحيفة وزير الانباء بشكل غير مباشر في المساعي الجارية للفلفة الفضائح المثارة وفي « حرب الاعصاب » المضادة من أجل التوصل الى هذا الهدف . فقد دابت في اعدادها الاخيرة على تحريض الرئيس السابق شارل حلو على الرد على « الجهات المعروفة » التي تحدثت عن علاقة القصر في عهده بقضية الفضائح . وهكذا تريد هذه الصحيفة التي انتقلت من حالة المعارضة للحكم الشهابي وملحقاته ، الى حالة الدفاع عن الحكم الجديد والاسهام في وضع خططه استعمال الرئيس السابق الذي « يعرف كل شيء » بالطبع ، من اجل مواجهة مخطط بقايا الاجهزة الشهابية الرامية الى وضع العراقيل في طريق العهد الحالي .. ومما يذكر ان السيد كمال جنبلاط ادلى بتصريح قال فيه : « .. ان الرئيس حلو هو الذي منح هذا الامتياز العجيب (محطة العربانية — التلستار) للاميركيين ، ثم لما احتج بعض الدول اخذ يمنحها على التوالي بعض الامتيازات المقابلة » .

والان بعدما خفت الضجة المثارة حول قضايا الفضائح والتقاء مختلف الفرقاء المعنيين على ضرورة لفلفتها بدأ الحكم في تنفيذ مخطط جديد يرمي الى اعادة النظر في اقتسام « الجبنة » وتوزيعها على المتفعين تبعا لشكل استقرار التوازن السياسي الجديد الذي جاء بالرئيس الحالي والمتمثل بقوى الاقطاع السياسي والطائفي التي غاب معظمها عن مسرح الحكم طيلة السنوات الست الماضية ، وكذلك بعض القوى التي تحمل شعارات « تجديد النظام » والمرتبطة بأجهزة الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة .

وتتمثل الخطوة الاولى في اعادة اقتسام « الجبنة » في خطط التشكيلات الادارية التي بدأت طلائعها تظهر في وضع الموظفين المرضي عنهم في المراكز الرئيسية مكان اولئك الذين أفل نجم احد أجنحة النظام الذي جاء بهم وذلك كنتيجة طبيعية لمجيء العهد الجديد. وبالطبع سيتبع ذلك خطوات اخرىترمي الى اعادة توزيع « الجبنة » على المتفعين بالحكم من خارج الادارة ، اي في القطاعات الخاصة — الحاشية وملحقاتها — وذلك عن طريق تأمين التسهيلات المختلفة لاعمالهم ونشاطاتهم .

على أن أخطر ما تنطوي عليه المشاريع التي تضعها الدولة ولا سيما بعد تشكيل « حكومة الشباب » هو المخطط التي يجري البحث في تنفيذها الان من اجل تسليم جميع وسائل الاعلام الى القطاع الخاص مع ما يخفي وراءه من جهات ودوائر امبريالية تدرك جيدا أن سيطرتها على وسائل الاعلام تساعدها على توطيد نفوذها السياسي والاقتصادي في البلاد . فقد وضع وزير الانباء غسان تويني مشروعا يرمي الى تحويل الاذاعة ووكالة الانباء الرسمية التابعة للدولة الى شركات رأسمالية ستكون ابوابها مشرعة حتما لمشاركة الرساميل الاجنبية فيها كما هو الحال بالنسبة لمحطتي التلفزيون التي تسهم فيها الرساميل الاميركية والفرنسيةوالبريطانية.

وليس مجرد صدفة ان يزور لبنان في هذا الوقت بالذات ، وبدعوة من رئيس الجمهورية اللورد طومسون الذي يلقب بـ « ملك الصحافة والاذاعة والتلفزيون » ، ويعقد مؤتمرا في فندق فينيسيا يعلن فيه تأييده لمشروع وزير الانباء بشأن محطة الاذاعة .. والمعروف أن طومسون يملك ١٢٩ صحيفة يومية ، و ١٥٠ مجلة اسبوعية ، و ٢٨ محطة اذاعة وتلفزيون ، و ٢١ مطبعة ، و ٧ دور نشر منتشرة في بريطانيا وكندا واميركا وبلدان اخرى . وهو يملك ٣٣ بالمئة من اسهم شركة تلفزيون لبنان والمشرق — القناة ١١ —.

بعد اقفال « حنفية الكلام » عن الفضائح ولفلفة « طوابقها » — وهذا أمر يمكن تحقيقه خلال فترة قصيرة بمساعدة وسائل النظام المعروفة — يبدأ العمل في تنفيذ المخطط الجديد للحكم الجديد ، وسيكون جميع الذين حرموا من المنافع خلال العهد السابق في انتظار توزيع « قوالب الجبنة » الجديدة اللذيذة لالتهامها بشهية الجراد .. فكان الله بعون الجبنة !

قصة الصراع بين الفلاحين والاقطاعيين

■ تحقيق «للحرية» من عكار

● الفلاحون : رفعنا مذكرة الى رئيس الجمهورية فجاءت المصفحات بالرد

● مالك جنبلاط قائمقام حلبا : الدولة والقانون ضدكم فلماذا تشاغبون ؟!!

● الاقطاعيون : نقبل بما تقره الدولة ومجلس النواب

● الاقطاعيون انفسهم هم نواب في المجلس !..

■ **يوم الجمعة ٣٠–١٠–٧٠ دخلت مصفحتان تابعتان لقوى الامن الداخلي قرية «تل بيره» في عكار وبدأتا اطلاق الرصاص على الاهالي والحيوانات والمنازل والمقهى .**

الفلاح احمد (٣٠ سنة) هرب من أمام المصفحة فلحقته وهي ما زالت تطلق الرصاص على أرض مزروعة بالبصل فاتلفتها . غرقت دواليبها في الارض المفلوحة فتمكن الفلاح من الهرب . اثناء توقفها تابعت اطلاق الرصاص على ام تغسل ثياب العائلة وحولها اطفالها وكلبهم اصيب الكلب برصاصة استقرت بين جلده ولحمه وما زال حيا . كذلك صوبت المصفحة نيرانها على تنور القرية فهدمته .

المصفحة الثانية اطلقت الرصاص ايضا : رصاصة اخترقت اعلى فخذ بديعة العبود (١٤ سنة) وخرجت من وركها . رصاصة ثانية اصابت محمد الحمدان (١٧ سنة) فكسرت عظم فخذيه ووقع على الارض في الحال . نفس الرصاصة تابعت طريقها فاخترقت اصبعين من يد بدر علي الحمدان (١٥ سنة) . الفلاح احمد الكردي (٦٥ سنة) اصيب بشظية في اذنه فمزقت طبلتها وحولته الى اصم .

بالاضافة الى المصفحتين كان هناك ستون دركيا احاطوا بالقرية ، وداهموا المنازل واعتقلوا ٢٥ فلاحا هم كل رجال القرية وارسلوهم الى سرايا حلبا . الجرحى تركوا يتخبطون بدمائهم .

الفلاح الجريح احمد الكردي اعتقل خطا (اذ لو انتبهوا له لتركوه ارضا) . من شدة الالم اخذ يصرخ في سرايا حلبا . الفلاحون المعتقلون لفتوا نظر الضابط الذي صرخ بهم : « اذا مات او عاش لاجري ما يرجع » !

احد المحامين الموكلين عن الفلاحين كان هناك صدفة ، فنقله بسيارته الى مستشفى الدكتور نشابه في طرابلس حيث كان قد سبقه اليها الجرحى الاخرون على نفقتهم الخاصة . الفلاح المكسور عظم فخذيه ما زال في المستشفى أما الباقون فانهم يستشفون عند اقربائهم في طرابلس ويزورون المستشفى يوميا لعدم تمكنهم من دفع التكاليف . حضر الدرك في اليوم نفسه لاجراء التحقيق . لم يتمكنوا من اعطاء الافادة فقد كانوا تحت تأثير البنج . ذهب الدرك ولم يعد لانه على الاغلب عرف من الفاعل بدون اجراء التحقيق. افرج عن المعتقلين ما عدا اربعة منهم وهم: عبد الكريم شمعه ، محمد سليمان العلي ، علي شحاده وآصف جرى .

حجة الدولة كانت : البحث عن « شحنات الاسلحة » . لم يجدوا سوى بندقية دك عيار ٩ ملم للصيد لم تستعمل منذ ٥ اشهر . اسقط في يدها فهي بحاجة لتبرير أمام الرأي العام . ارسلت دوريات جديدة الى الكروم والمسعودية وتل حميرة وخربة الاكراد حيث اعتقلت منها جميعا ثلاثة اشخاص هم : محمد بريص بتهمة حيازة خنجر ، علي شحادة بتهمة اشهار مسدس ، عبد الكريم محمد شمعة بتهمة حيازة كلاشنكوف .

الحادثة انعطاف خطير

دلت هذه الحادثة على أن الصراع بين الاقطاع والفلاحين دخل مرحلة حاسمة بعد مرحلة جمود امتدت خلال فترة انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الوزارة . فالمسؤولون كانوا يقولون للجميع انتظروا حتى ياتي الرئيس الجديد .

الفلاحون ارسلوا مذكرة بعد انتخابه فجاء الرد « مع المصفحات » .

الاقطاعيون بعد الحادث تابعوا عملية طرد الفلاحين من القرى بعدما شعروا بان الدولة تحركت بعد طول انتظار !

خطة الاقطاع

في السابق كانت خطة الاقطاع هي التضييق على الفلاحين اقتصاديا وسياسيا كي يتخلوا عن الارض بدون اي صراع مكشوف ، فمنعوا الفلاحين من توصيل الماء والكهرباء الى بيوتهم رغم انها وصلت للقرية ، وعرقلوا دائما فتح مدارس واعطاء جنسيات . وكذلك شددوا من ابتزاز الفلاحين باشكال عدة منها ان يستلم البك المحصول ويسلمه للتجار ، وبعدها يدفع الاقطاعي المبلغ الذي يريده للفلاح بحجة ان هذا ثمن حصته . والويل لمن يعترض ومنها ايضا أن يفرض على الفلاح نوع الزراعة وكمية الماء وكمية السماد ، وان يطرده من نصف الموسم دون اي تعويض ، والهدف من كل ذلك هو اجباره على ترك الارض .

كانت هذه خطة طويلة النفس اتبعها الاقطاعيون ، ولكن التطور الراسمالي في السهل كان يقتضي الاسراع بتهجير الفلاحين ، فاتبع الاقطاع خطة ثانية : ارسل الاقطاعيون على قرية المسعودية رجالهم في الليل حيث اتلفوا حقلا من البطيخ وفي اليوم الثاني نشرت معظم الصحف حادث اعتداء الفلاحين على البطيخ متهمة فيه الفلاحين . كان الاقطاع يهدف الى كسب الرأي العام ليطرد الفلاحين .. لكن الخطة فشلت !.

تغير شكل الصراع واتخذ صورة مباشرة ! فلقد قام البكوات بعدد من القرى بعملية طرد مباشر دون سبب للفلاحين معتمدين على سطوتهم على الفلاحين في بعض القرى ومعتمدين على الاشقياء الهاربين من وجه القانون والمتمركزين في فنيدق او في قرى اخرى . وهذه العمليات نفذت في سعدين وديرين وشيرين وتل حميرة .

حادثة تل حميرين

لم يكتف الاقطاعيون بمحاولة طرد الفلاحين من اقطاعاتهم ، بل هم يحاولون طردهم من اراضيهم التي اشتروها فيما سبق منهم ، ففي قرية تل حميرين اشترى الفلاح كامل احمد صالح منذ سنوات ارضا من البك . شركة التابلاين احتاجت الى رمل واختارت هذه الارض جاء « الاغوات » ليفرضوا على الفلاح اعطاء الرمل للشركة على أن يأخذوا هم الثمن . رفض الفلاح فانهالوا عليه وعلى اقربائه بالضرب مستعملين الخيزران و « الصرامي » حتى اغمي عليهم . توجه الفلاحون بعدها الى مستشفى جوزف سوطو ومستشفى علي الشعار وتوجه الاقطاعيون لمخفر العبودية ورفعوا شكوى على الفلاحين الذين لم يرجعوا حتى الان لقراهم . والفلاح ابو كامل ما زال صامدا بالقرية ، لكنه كل يوم يتعرض للضرب من قبل « اغوات » ال الشاطر كي يجبروه على الرحيل !

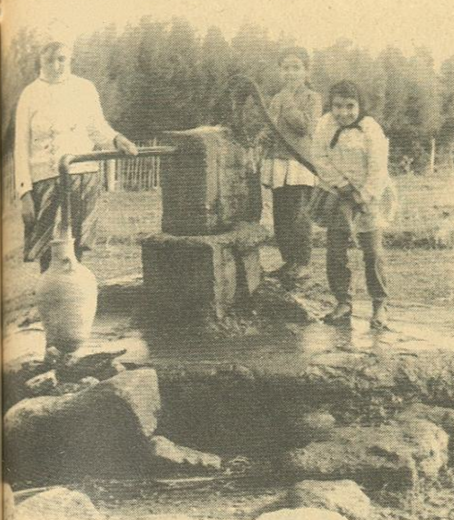
في قرية « المحيصة » ، اطلق الاقطاعيون النار على تراكتور استقدمه فلاح ليفلح الارض وذلك لاجباره على الخضوع لشروط البكوات التي تعني في نهايتها اجباره على ترك الارض!

السبب الرئيسي في الصراع !.

كان الاقطاع يضطهد في السابق الفلاحين بصورة شديدة ومع ذلك لم يعلن الفلاحون التمرد . منذ سنة تقريبا بدات حركة التمرد بينهم . فما هو السبب الحقيقي وراء ذلك ؟

الاقطاعيون وصحفهم في بيروت والدولة يقولون ان السبب هو العمل الفدائي والصاعقة بشكل خاص . ومشروع صلاح جديد بالاستيلاء على عكار ؟! البعض الاخر يقول ان السبب هو (الرياح الاشتراكية القادمة من سوريا) !.

بينما الواقع هو أن الراسماليين اللبنانيين، الذين يستثمرون اموالهم في القطاع الزراعي قد بدأوا التوجه الى عكار لاستثمار السهل لانه يعطي مردودا اكثر .. نذكر على سبيل المثال ال الشماع من صيدا وال ابو جودة من انطلياس وكثير من مزارعي زحلة ، والبقاع ، حتى أن راسماليين من الضفة الغربية المحتلة وعلى رأسهم سعيد راغب وابو هشام سيف



الدين (وهو رئيس احد البلديات هناك) قد وظفوا رساميلهم في السهل كي يحولوه الى بساتين للحمضيات .

وهذا ما سبب ارتفاعا هائلا بسعر الاراضي وباسعار الضمان والمشاركة والايجار . لقد كان سعر الهكتار المروي من الارض عشرة الاف ليرة ، اما اليوم فقد ارتفع الى مئة وعشرين الفا ، وهناك احتمال بارتفاعه اكثر لان الهكتار المروي في الجنوب لزراعة الحمضيات يبلغ ثمنه مئة وثمانين الفا . والارض التي كان ضمانها ٣٠٠ – ٤٠٠ ليرة اصبح ضمانها ثمانية الاف ليرة . ياتي الرأسماليون بعمالهم وبمعداتهم الميكانيكية الى الاراضي العكارية مما يلغي ايه حاجة للفلاحين الحاليين ، ولذلك نرى ان الاقطاعيين يريدون أخلاء الارض من الفلاحين كي يستطيعوا التصرف الحر بملكياتهم !

احد الفلاحين في تل بيره قال ان احد رأسماليي الضفة الغربية ضمن هذا العام ٣٢ هكتارا من مالك العلي كنا نفنحهم في العام يعرض الفلاحون على الاقطاعيين استعدادهم لتحويل الاراضي الى بساتين ولكن الاقطاعيين لا يقبلون لان البستان لا يعطي مردودا الا بعد ٧ سنوات ولا يستطيع الاقطاعي الانتظار بنفس الوقت لا يستطيع الفلاحون دفع الاموال اللازمة . بينما الرأسماليون الغرباء يدفعون مسبقا ضمانة ارض ويحولونها على حسابهم الى بساتين وحين يشتري الرأسماليون الارض فان الاقطاعي يحول قطعة من أرضه الى بستان فيشغل فيه اجراء من خارج القرية اجرة العامل ٤ ليرات يوميا .

الاقطاعيون هم النواب !

حينما يتجمد الصراع مؤقتا قال الاقطاعيون انهم رفعوا شكاوى امام المحاكم واشاعوا انهم مستعدون لتقبل الاحكام مهما كانت !.

يقولون هذا لانهم يعلمون أن الدولة دولتهم، وفي الحال احيلت المسألة الى مجلس النواب، فالاقطاعيون هم انفسهم نواب المنطقة مثلا : بهيج المقدور يملك ٧٠٠ هكتار ، بشير العثمان ٦٠٠ هكتار ، يعقوب الصراف ٤٠٠ هكتارا ، وهم جميعا اعضاء بالجبهة الديمقراطية التي يرأسها رشيد كرامي ويملك ٤٠٠ هكتار من الملاحات في قرية الشيخ زناد في عكار ..

خطة الدولة :

لقد كانت الدولة حتى فترة قريبة حذرة من اتخاذ اية خطوة مخافة تصعيد الوضع نسبة لوجود الصدامات المتكررة مع الفدائيين وانعاساته على الوضع السياسي العام . ولكن بعد تراجع حركة المقاومة الفلسطينية (بعد احداث الاردن) وخطة وزير الداخلية السابق كمال جنبلاط لاحتواء العمل الفدائي وحصره ضمن حدود ضيقة اصبحت الدولة مطمئنة الى انها تستطيع مجابهة الفلاحين المعزل .

لقد كانت الدولة تنظر الى الفدائيين انهم جيش الفلاحين وقوتهم المسلحة بالرغم من أن الفدائيين او الفلاحين لم يعوا ذلك ولم يتصرفوا على هذا الاساس !

ويذكر المراقبون ان الدولة عبر جريدة « النهار » قد أقامت الدنيا واقعدتها حينما افتتح الفدائيون مكاتب لهم في مخيم هويلس في البقاع . اذ ان فلاحي عكار كانوا في ذلك الوقت يتداولون فكرة اقامة تعاون مع فلاحي البقاع وخاصة عند ال السكاف .

وهكذا يفضح معنى « السيادة والكرامة » التي كانت تدعي الدولة ان الفدائيين يخرقوهما بينما لم تتهم اسرائيل بذلك في عدوانها على المطار وعلى قرى الجنوب .

كيف تنفذ الخطة ؟

الدولة تريد ان تحسم الصراع لمصلحة الاقطاعيين ، ولكنها تريد أن يتم ذلك دون اثارة الرأي العام اللبناني .

وحادث تل بيره يعتبر اشارة هامة للاقطاعيين لاخذ المبادرة وانهاء حركة الفلاحين في كل قرية على حدة . حسب قوة الفلاحين وحسب سطوة الاقطاعي ورجاله فينهي الاقطاعيون الجزء الاكبر من التحرك الفلاحي .

واذا بقيت قرى اخرى صامدة فيستعمل معها اسلوب القمع المباشر بعد أن تقوم الدولة باثارة الرأي العام على الفلاحين بحجج كاذبة ، بعد أن تكون قد قطعت اوصال اتحاد الفلاحين ..

والجدير بالذكر أن هذه الخطة هي التي تنفذ الان وان بعض الفلاحين المثقفين منعوا من دخول عكار بواسطة حواجز الدرك الموجودة على مفرق العبدة . وان الاقطاعيين طردوا في اليومين الاخيرين اعضاء لجان الاتحاد بصورة خاصة . وتقوم الدولة حاليا والاقطاعيين بمحاولة تغطية هذه الخطة : فبعد حادث تل بيره يوم الجمعة ارسل يوم السبت المدعي العام التمييزي الى عكار حيث اعلن انه لا وجود لدعاوى وان الدعوى الوحيدة مردودة قانونيا ؟!.

ويوم الخميس في ٥ – ١٠ تقدم الاقطاعيون: السيدة يمنى المرعبي وعبد الله محمد الاحمد وسهيل محمود المصطفى وخضر احمد طرادية بدعوى على الفلاحين « محمد يوسف العلي، احمد ديب الحاج ، علي حسين كنجو ، محمد علي الدرويش » .

وضع الفلاحين

لم يقم الفلاحون حتى الان باي عمل سوى تشكيل لجان الفلاحين التي ليس لها التاثير المطلوب ، فحين ضرب احد افراد اللجان وطرد افراد اخرون لم يحرك الفلاحون ساكنا . ورفعوا مذكرة لرئيس الجمهورية ، وتتحكم بهم الافكار المتخلفة . فلقد علق أحد الفلاحين بعد حادث تل بيره أننا نظن أن الحكومة معنا اليوم اكتشفنا انها معهم !

امكانية امتداد حركة الفلاحين

عبر ظروف تاريخية سياسية واقتصادية قامت نضالات فلاحية غيرت بصورة متفاوتة علاقة الاقطاعيين بالفلاحين فنجد اشكالا كثيرة من العلاقات بين الفلاحين والاقطاع ، حيث تتفاوت ما بين ايجار او ضمان أو مضاربة او شراكة او سخرة بقطعة الارض التي يستثمرها مباشرة الاقطاعي وتدعى شكاره . ان النضالات السابقة حطمت في جرد عكار ومنطقة الجومة كثير من علاقات الاقطاع واصبحت غالبية الفلاحين تملك قطعة أرض وبستان صغير . ولذلك فهم يسمعون عن حركة الفلاحين بالسهل . التحرك الحقيقي لا يشمل السهل كله بقراه الخمسين اذ أن علاقات الملكية متفاوتة بينها ، فبينما نجد بقرية ما ان ٩٧ بالمائة من أراضيها يستغلها الاقطاعي بصورة مباشرة نجد بقرية اخرى ان ١٣ بالمئة فقط يستثمرها الاقطاعي على هذه الصورة ويتبين من احصاء اولي أن القرى المتأجج فيها الصراع هي القرى التي تتجه علاقات الملكية فيها نحو الايجار بدل المشاركة أو المضاربة او الضمان واراضي هذه القرى مروية بغالبيتها .

الاستغلال ما زال قائما

وبانتظار أن تحل المسألة فان الاقطاعيين رغم ادعاءاتهم الكاذبة ما زالوا مستمرين بعملية الاستغلال . حيث يفرض الاقطاعي على الفلاح أن يدفع مبلغا كبيرا من المال كي يسمح له بزراعة الارض يعيده له بعد عدة سنوات وحسب مزاجه .

الفلاحون لا يملكون القدرة المالية فيستلفوا من « السماسرة » اي تجار طرابلس ومنهم عبد الله عبد الحي بالزاهرية وسعيد المجي وأبو مروان ومنصور الفاضل . حيث يأخذون فائدة قدرها ٢ بالمئة وحين نضوج الموسم يرفعون الفائدة الى ٥ بالمئة كي يضطر الفلاح لبيع الغلال بأسرع ما يمكن وغالبا ما يكونوا هم المشترون في كثير من الاحيان يكون سعر حصة الفلاح اقل من السلفة لذلك يضطر الفلاح الى بيع أبقاره .

مثل هذه الحادثة حصلت مع الفلاح يوسف من قرية تل بيره حيث بقي للسمسار في «ذمته» ١٠٠ ليرة فباعه العجل . والفلاح حمدان سليمان حمدان باع بقرتين حلوبتين بـ ٢٦٠٠ ليرة ليفي ديون السمسار محمود علي المصالح .

هذا الاستغلال يحصل بعد أن يكون الاقطاعي قد اخذ حصة الاسد . فهو يأخذ ثلث المحصول بحجة ايجار الوكيل والمكاري وماء السقي وخلافة من الحجج الكاذبة ، ثم يأخذ حصته وهي نصف ما تبقى .. اي أنه بهذه الحيلة يأخذ من الفلاحين ثلثي الغلة بعد أن يكون الفلاح قد دفع جميع التكاليف من ثمن بذار الى حراثة الى السماد الكيماوي .

مهمتان مطلوبتان :

ان ما ذكر في هذا التحقيق هو بعض ما يجري الان في عكار حيث يترتب على القوى الثورية والديمقراطية في البلاد مهمتين اساسيتين :

أولا : صب جهد نظري لتحديد العلاقات الطبقية وتحديد وجهة نظر دقيقة باتجاهات الصراع وحدوده .

ثانيا – المساندة الجدية للفلاحين ضد تعسف الاقطاع واضطهاد اجهزة القمع العسكري المدافعة عن مصالح الاقطاع .

بعض ما جاء في مذكرة الفلاحين لرئيس الجمهورية

٨ – اصدار تشريع يمنع تهجير الفلاحين من اراضيهم الا بسبب السرقة ، وبموجب حكم يدين الفلاح المشكو منه من المحاكم الجزائية والعمل على ابقاء الفلاحين في الاراضي التي كانوا يعملون فيها سابقا وعدم ايجارها الا لفلاحي سهل عكار . واعادة عشرات العائلات التي شردت مؤخرا من اراضيها وبيوتها من قبل الاقطاعيين في بعض القرى وخاصة « سعدين – ديرين – شير حميرين وتل حميره » .

٩ – اسقاط كل الدعاوي التي اقيمت والغاء وابطال كافة الاحكام على الفلاحين واعتبار دفع الرسوم على من قدمها .

١٠ – اقامة محكمة خاصة على غرار مجلس العمل التحكيمي للنظر بالقضايا الناشئة عن علاقات الاقطاعيين بالفلاحين والارض وتمثيلنا في هيئة المحكمة .

١١ – وضع تشريع لتسليف المزارعين عن طريق مصرف زراعي ومساعدتهم في تصريف انتاجهم وحدهم بخبراء زراعيين واسمدة وشتل زراعي وغيره .

١٢ – تشجيع الشركات ومساهمة الدولة في تصنيع الزراعة في عكار بحيث يؤمن العمل لاكبر عدد ممكن من الفلاحين ويرتفع مستوى المعيشة تبعا لذلك .

١٣ – العمل على توزيع املاك الدولة بما في ذلك الاملاك – المرفقة والمحمية، والخالية المباحة – على طبقة الفلاحين مجانا ومساعدتهم لاستصلاح تلك الاراضي واستثمارها بحيث تزيد من ثروة المواطنين والدخل القومي وتوقف سيل الهجرة الاخذة في الاتساع والازدياد .

١٤ – اما بالنسبة لعلاقات الانتاج فاننا نطالب باعتماد الاسس التالية

أ – جعل الانتاج الحيواني من دجاج ومواشي وسواه – العائدة للفلاحين ملكا لهم ومنع اصحاب الارض او أي جهة اخرى من اخذ أي شيء بدون ثمن .

ب – بالنسبة للارض السقي – يأخذ الفلاح مبلغ ٢٠٠ ليرة مقابل عمله عن كل هكتار ثم يقسم المحصول مناصفة .

ج – بالنسبة للارض البعل يأخذ الفلاح عن كل هكتار ٣٠٠ كلغ كبذار للسنة القادمة ومن ثم يقسم الباقي مناصفة على ان يكون التبن من نصيب الفلاح .

د – يسلم المحصول للسوق الذي يراه الفلاح مناسبا لتفويت الفرصة على استغلال السماسرة لحقنا . وفي حالة الخلاف يقسم الموسم على البيدر .

١٥ – العمل على اصدار قانون يبيح تشجير الارض الصالحة بالحمضيات وغيرها من قبل الفلاحين على ان يصبح الفلاح شريكا بالملك الذي شجره وهذا هو الامر المتعارف عليه في المنطقة .

١٦ – اعطاء الفلاح الحق بزرع النوع الذي يراه مناسبا بناء على اقتراح اللجان الفلاحية لتطويق المضاربة في الاسعار التي تحصل في المواسم عادة .

١٧ – ان اللجان الفلاحية تطالب بالمشاركة في وضع كل تشريع يتعلق بالفلاحين وتعلن احترامها المسبق لحقوق صغار المالكين الذين ترى فيهم الطبقة الرئيسية التي يقوم عليها هذا الوطن مما يستدعي تشجيعها ودفعها الى الامام . وهي اذ تتقدم بهذه المطالب تؤكد ان قضيتها تنبع من صميم القضية اللبنانية الكبرى التي تقوم على احترام الانسان وتحريره من الفقر والعوز والاضطهاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عشتم وعاش لبنان

اللجان الفلاحية المنبثقة عن المؤتمر التحضيري لاتحاد الفلاحين في عكار

.. وبيوت الفلاحين

بيت وكيل الاقطاع



دواليب المصفحه



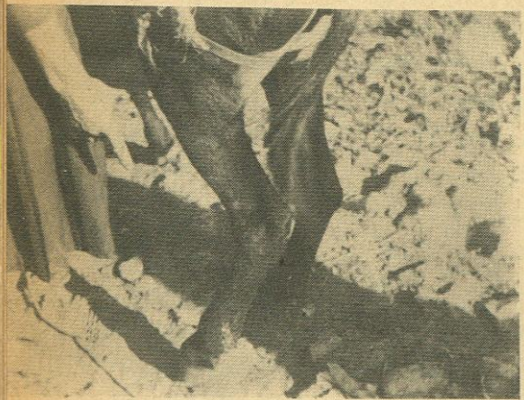
تهدم التنور برصاص المصفحه



الرصاص على المقهى



هنا الرصاصة وهنا وقع أبي



حتى الحمار اصيب برصاصة



مدرسة كلفت للسماد الكيماوي

عـمال الحـدائق في طـرابلس بـين بؤسـهم وسعـادين رئيس البلديـة

تركنا عمال الحدائق والروضات التابعين لبلدية طرابلس ، في عدد « الحرية » الماضي ، تركناهم يتظاهرون في بيروت . هناك قابلوا صائب سلام وغسان التويني فوعدوا «بدرس القضية» ...
وعاد العمال الى ساحة مبنى البلدية يحكون قصتهم :

في بلدية طرابلس قسم يدعى قسم الحدائق العامة يعمل فيه ٥٦ عاملا كلهم مياومون غير مثبتين — وهذا حال معظم العمال في البلدية في كل الفروع وعددهم هائل — ما عدا عشرة عمال ثبتتهم وزاد اجرهم الوساطة عند الافندي . هذا القسم يعمل فيه عمال روضات وحدائق عامة بالاضافة الى عمال حراسة جاؤوا الى العمل منذ ١٥ عاما يقبضون الاجرة على اساس سعر يوم العمل الذي تحدده البلدية وهو ٥٢٥ غرشا يعملون ٨ ساعات وربع الساعة في اليوم . لا عطل رسمية ، لا اجازات مرضية ، لا مساعدات مرضية ولا ضمان اجتماعي . في الشتاء تتوقف عن العمل واذا صدف ان عملوا ٣ ساعات مثلا ثم أمطرت السماء يصرفهم « وجيه عوض » (رئيس القسم) دون حساب الثلاث ساعات عمل . بعضهم يعمل في بيت رئيس البلدية « عبد الحميد عويضة » يؤدي خدمات منزلية أو يهتم بحديقته او باطعام وبالاعتناء بحيواناته وبعض العمال ملحق بمعامل رئيس البلدية فمن ٢٠ عاملا يعملون في معمل الصابون الذي يخصه ، الى اخرين في منشرة له في محلة البحصاص الى اخرين في معمل لتوضيب الحمضيات في الميناء واخيرا يعمل قسم منهم في الاعتناء بأرضه على مداخل المدينة .. (عمل هؤلاء العمال فترات تتراوح بين ٣ و ٧ اشهر بهذا الشكل) . قيل لهم عند طردهم ان ميزانية البلدية تعجز عن دفع معاشاتهم فكيف لا تعجز عن دفع معاشات بقية عمال البلدية الذين يعملون في « المصالح الخاصة ». ثم كيف تفسر المفارقة مع ما قاله «احمد الفتال» رئيس مهندسي البلدية من أن هناك اعتمادا بـ ١٠٠ الف ليرة مخصصة سنويا لمعاشاتهم يصرف منها للعمال أجور قيمتها ٥٦ الف ليرة تقريبا والباقي « مجهول الاقامة » على حد تعبير أحدهم . ومع ان الجداول الرسمية للاجور كاملة وصحيحة دائما ومع ان شهر العمل عند البلدية ٣٠ يوما لكن يدفع منها ٢٦ يوما فقط للعمال — « فوق هذا يجبرنا وجيه عوض أن نهديه بيض ودجاج وان نعطيه « الكرامية » واذا تمنعنا يطردنا من العمل . »

●●●

كان العمال يتكلمون بحماس كبير وكانهم اكتشفوا فجاة ان شقاءهم ليس « طبيعيا » . كانوا يريدون الكلام عن كل شيء . عن مشاكل كل منهم . رائع هو تحسسهم البسيط لكن الواضح للاستغلال . صرخ عامل مسن :

— « انا اعمل في الروضات منذ ١٥ عاما والى الان لم اثبت . اجرتي اليومية ارتفعت خلال هذه الفترة من ٤ الى ٥ ليرات ونصف الليرة .

فقال رفيق له حارس في الحدائق :

— انا ايضا اعمل منذ ٨ سنوات لم انل اي زيادة في الاجرة ولا اعرف ما هي المأذونية او العطلة الرسمية المدفوعة .

كانت تعليقات الجميع وهم يستمعون لقصص رفاقهم ساخرة لاذعة السخرية . حكوا لي قصصا اخرى طريفة :

— عامل كان يعمل في احدى الروضات . صدمته سيارة ونقل الى المستشفى وتعطل أسبوعا عن العمل . كل هذا على حسابه دون اية مساهمة من البلدية ، مع أنه اصيب اثناء العمل .

— عامل اخر ذاهب الى عمله من منطقة لاخرى فعضه كلب البلدية وتعطل اسبوعا ودخل المستشفى ولم تدفع البلدية علما بانه اصيب اثناء العمل و « المعتدي » يخص البلدية !

قال ثالث :

— « انا كنت مرة اعمل في روضة فجاءني سائق جرافة البلدية وطلب خرطوم المياه لغسل الجرافة فاعطيته اياه لمدة ساعتين . تعرضت خلالها لحسم اجرتي . لكنه كرر الطلب في مرة ثانية فرفضت فما كان منه الا ان شكاني لوجيه عوض الذي طردني اسبوعا عن العمل ! »

رد زميله :

— « عشير الداية امين سر البلدية اجبرني مع زميلين لي على نقل اثاث بيته الى « روف » جديد في احدى البنايات الفخمة ثم أجبرنا ايضا على تنظيف البيت ونفض السجاد العجمي . »

هنا بدا ان العمال توجعهم هذه الذكريات فصرخ احدهم :

— « تظن هذه « الطبقة » انها حين تزيد اجورنا ربما تتعرض لخطر ان نشبع ، يريدوننا ان نظل نأكل الزيتون حتى يأكلوا الدجاج، حتى نظل بحاجة لهم . »

عندها قرروا الذهاب الى المحافظة . كانوا يرفعون يافطات احدها يقول « من يجب ان يطرد العمال الكادحون أم المدراء المختلسون » ساروا في مظاهرة يهتفون :

« ببيوتهم بيربوا سعادين
وبلديتهم بتطرد الكادحين
عصافيرهم بتاكل تين
بدنا ناكل جوعانين »

كانوا عندها يفكرون بالقيام بخطوات عديدة على صعيد الاتصال ببقية العمال الذين لم تتفجر اوضاعهم في الفروع الاخرى ، بتشكيل لجان ...

قطعت المظاهرة السير في الشوارع التي مرت بها وتجمهر الناس حول المتظاهرين . بعضهم مشى معهم . مندوب النهار « نجيب اسكندر » تدخل عندها وطلب من العمال ترك الشارع والهدوء والسير على الرصيف حتى لا يخلقوا فوضى !!

أما ما حدث عند المحافظ فهو اصطدام برجال الدرك على باب السراي الذين حاولوا منعهم من الدخول ثم طلبوا ان يدخل اثنان منهم فقط . لكن العمال رفضوا واذ بهليوكوبتر تحط في حديقة السراي حاملة المحافظ الذي وصل لتوه فتجمهر حوله العمال طلب منهم بانفعال شديد ان ينتدبوا خمسة لمقابلته لكنهم دخلوا جميعا .

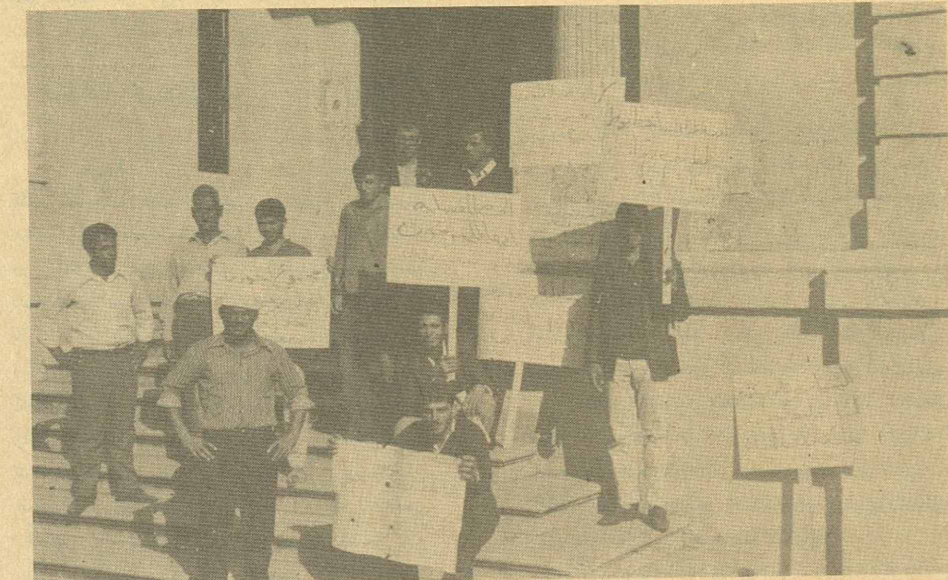
قال المحافظ : ان البلدية تشغلهم كعمال اضافيين اي لا حاجة فعلية لهم . وانه لو كان مسؤولا عن البلدية لقام بفصلهم خاصة وأن الشتاء يروي المزروعات وخزينة البلدية خاوية.

ثم طلب منهم ان يعملوا عند الحج سعيد « بالفعالة » اي بالبساتين كعمال للحراسة والزرع والقطف ... فرفض العمال وقالوا انه مضى على بعضهم ٨ سنوات وأكثر بالعمل في الحدائق ولا يجيدون عمل الفعالة ، وطالبوا بنقل اعتمادات في صندوق فرع الفعالة الى فرع الحدائق ، فاغتاظ المحافظ وخرس العامل الذي يتكلم بمثل هذه الوقاحة وطلب من رفاقه ان يستبدلوه باخر ليكمل المقابلة واضاف « هل تحاكمون البلدية ؟ » لا امكانيات لتشغيلكم !. رد العمال متحدثين عن السجاد العجمي والسيارات المشتراة باعتمادات من البلدية .

كان حاضرا في هذه الجلسة (محمد. ص) وهو أحد ازلام الافندي وعملائه النقابيين (أصحاب محلات الاحذية) دافع عن موقف البلدية والمحافظ ، ثم قال لهم بالتوجه للافندي فذكروه بانهم فعلوا ذلك عندما تمنعت البلدية عن دفع اجورهم مقابل تعطيل ٣ ايام بمناسبة وفاة عبد الناصر فكان جواب « الافندي » :

« راح الغالي وعم يطالبوا بالرخيص !! »

الان ازلام البلدية يهددون العمال : يعدونهم بالتثبيت والعلاوة ان انكروا أنهم عملوا اثناء الدوام في « المصالح الخاصة » كما ان وجيه الحج طلب منهم ان يعملوا عند الحج سعيد ثلاثة ايام فقط ثم يعيدهم هو الى مصلحتهم . لما طلبوا ضمانة ثار لانهم لا يثقون به !!


عمال البلدية اثناء مظاهرتهم

نماذج عن قرارات البلدية اياها :

— قرار رقم ٢٤٦ .
اعتماد قدره ٥ الاف ليرة لاستضافه مرىق الموسيقى والغناء من جامعه الاسكندرية .
— قرار رقم (٦ تاريخ ٢٦—٨—٧٠) شراء جرس منبه بثمن ٢٠٦ ليره من محلات حبيب شبطيني وشركاه . وذلك لباب غرفة رئيس البلدية .
— تعميم رقم (٦١٧) توقيف المساعدات المرضية للاجراء لان القانون لا ينص عليها وأعطيت سابقا لاعتمادات انسانية (١٧ — ١٠) .
— قرار رقم ...
٣٩٨٤٥ الف ليرة ثمن كراسي للمركز الثقافي .
— اعتماد بـ ٤٠ ليرة باقة زهر لصهر الافندي بمناسبة ما .

نماذج عن مطالب العمال المطرودين :

— اعادة العمال المفصولين الى العمل .
— الحصول على زيادة الـ ٤٪ اي ان يتقاضى العامل على الاقل ٦٫١٥ ل
— التثبيت والضمان الصحي والاجتماعي وتامين الدواء .
— تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات يوميا والحصول على عطله اسبوعية والعطل الرسمية .

مذكرة جمعية الصناعيين الى الدولة :

■ الازدهار النسبي للقطاع الصناعي
■ مطالب الدولة بتحمل النفقات الاساسية للانماء الصناعي
■ خنق الطبقة العاملة شرط اساسي للنمو !.

في الاسبوع الماضي تقدمت جمعية الصناعيين بمذكرة تتضمن مطالبها المتعلقة « بالانماء الصناعي » في لبنان . ما هي المطالب التي تتوجه بها جمعية الصناعيين الى المسؤولين ؟ ما هي الخلفية التي تفسر هذه المطالب وتتيح لقسم منها على الاقل ان يجد طريقه الى التنفيذ ، وبالتالي ما الذي يفسر هذه « الثقة بالنفس » التي تبرز من خلال مطالب الصناعيين ؟ كذلك ينبغي التساؤل عما تتضمنه المذكرة من مطالب تتعلق بالطبقة العاملة وعن نوايا الصناعيين في هذا المجال .

تتضمن المذكرة المطالب التالية :

١ — انشاء وزارة للصناعة تقوم برعاية الصناعة عن طريق تقديم المشورة الفنية لها . كما تقوم بحماية الصناعة من المنافسة .

٢ — انشاء مكتب للصادرات الصناعية توكل ادارته الى جمعية الصناعيين وتتحمل الدولة نفقاته . ويتولى هذا المكتب القيام بكل ما يتطلبه التصدير من دراسات واتصالات ومعارض ومنشورات والقيام بعمليات تجارية لمصلحة المنتجين او المصدرين .

٣ — اعداد مشروع للمناطق الصناعية يتناول كل القضايا المتعلقة بالتجهيزات الاساسية مع اعطاء الافضلية لانشاء مناطق تتضمن جميع (١) الانشاءات والتسهيلات لاقامة مؤسسات صناعية في كل من منطقتي الجنوب والبقاع .

٤ — اعتماد المواصفات والمقاييس الرسمية بشكل اكثر دقة . وتعديل نظام مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (الذي يملكه رئيس جمعية الصناعيين) بحيث يتم تسهيل التسليف الصناعي وكذلك قيام مصرف لبنان باعطاء قرض لمصرف التسليف بمبلغ ٢٠ مليون ليرة يخصص للتسليف الصناعي .

٥ — تكليف دوائر مختلفة في الدولة القيام بأبحاث فنية وباحصاءات تخدم مصلحة التوسع الصناعي بما في ذلك درس واقتراح وسائل انشاء صناعات جديدة في لبنان .

٦ — مراجعة اسعار رسوم الماء والكهرباء والموانيء والرسوم البلدية الخ .. بغية اعفاء الصناعة منها او تخفيضها وكذلك تعييش المصنوعات الوطنية التي تحصر فيها المشتروات الحكومية .

٧ — « تأمين السرعة والدقة في انجاز جميع الاعمال الادارية وأعمال الخدمات التي تؤثر في عمليات الانتاج الصناعي » .

جوهر هذه المطالب اذن قيام الدولة بتحمل النفقات التي يتطلبها تثبيت اوضاع الصناعة اللبنانية وتوسيعها او بالنسبة للانتاج بمختلف جوانبه — الانشاءات والتسهيلات الهيكلية المشورة الفنية ، تخفيض الرسوم — او بالنسبة للمبيعات الامر الذي يشير أساسا الى التصدير وكذلك الى رفع مشتريات الحكومة من الصناعة اللبنانية . والحجج التي تبرزها جمعية الصناعيين دعما لمطالبها هي الاهمية النسبية والمتزايدة للقطاع الصناعي وصغر حجم المؤسسات الصناعية اللبنانية الامر الذي يجعلها عاجزة عن تحمل اكلاف الابحاث الفنية والاتصالات الهادفة الى تامين الاسواق للتصدير .

ليس هناك مجال مناقشة اسباب طغيان طابع المؤسسات الصغيرة على الصناعة اللبنانية . غير أن اشارة مذكرة الصناعيين الى النمو الذي يحرزه القطاع الصناعي — ٧ — ١٠٪ حسب تقدير المذكرة — نقطة تستحق البحث لانها في النهاية تعطي التفسير الضروري لموقف القوة الذي تنطلق منه مذكرة الصناعيين وتحدد امكانات التنفيذ الفعلي لمطالب المذكرة .

المعلوم ان القطاع التجاري والخدمات يحتل المكانة الاساسية في الحياة الاقتصادية اللبنانية ، الامر الذي يعني ان لمصالحه الغلبة سواء بصورة عامة او ، على مستوى جزئي ، فيما يتعلق بأية صراعات ثانوية قد تقوم بين هذا القطاع والقطاع الصناعي. هذا الواقع كان يعني ان مصالح الصناعيين غالبا ما تصطدم بخضوع الدولة لمنطق مصالح التجار ولو على حساب الصناعيين . غير أن حقيقة السنوات الثلاث او الاربع الماضية ، شهدت عوامل ادت الى تزايد اهمية القطاع الصناعي . هذه العوامل هي :

أ — انهيار انترا وما خلفه من اثار سيئة بالنسبة للقطاعات ذات الغلبة وبالاخص قطاع المصارف .

ب — حرب ٦٧ واثارها السلبية بالنسبة للتجارة مع الغرب ، وكذلك اغلاق قناة السويس الامر الذي أدى الى ارتفاع تكاليف الشحن الى المنطقة وبالتالي الى ارتفاع اسعارها .

ج — ظهور نتائج توظيف قسم من الصناعيين السوريين السابقين اموالهم في قطاع النسيج والقطاعات المماثلة وذلك ابتداء من عام ٦٢ .

هذه العوامل مجتمعة ادت الى توسع الصناعة اللبنانية المزيد من القدرة على التصريف في الاسواق العربية . الى جانب ذلك ينبغي التذكير ببعض القوانين الصادرة في عامي ٦٧ و ٦٨ والتي اعطت دفعا جديدا للصناعة : قانون تحديد اصول منح الاعفاءات الضريبية بالنسبة للانتاج الصناعي ، المرسوم الاشتراعي الصادر في ٦٨ حول تنظيم الصناعة وتنميتها ، ومرسوم تحديد المناطق الصناعية المعفاة من الضريبة وكذلك تحديد شروط اعطاء الافضلية للمصنوعات الوطنية فيما يتعلق بمشتريات الدولة .

هذه العوامل مجتمعة ادت الى توسيع الصناعات التقليدية بصورة رئيسية : الغذاء والنسيج بالاضافة الى قطاعات اخرى : المعادن ، الالات ، الكيمياء ، الخ .. وفي ظل ثبات الاوضاع الحالية ينتظر ان يستمر النمو بالنسبة للصناعات التقليدية مع ازدياد نمو الصناعات الاخرى ، وذلك بسبب الاكتفاء النسبي للاسواق العربية بالمواد الغذائية وبالانسجة وكذلك بسبب عدم وجود صناعات كيميائية ومعدنية كافية في المنطقة العربية .

الخلاصة اذا : ان القطاع الصناعي يشهد نموا مستمرا في الانتاج والتصدير في مقابل التدهور النسبي للقطاعات الاخرى . معنى ذلك ان نمو المكانة الاقتصادية للقطاع الصناعي يفسح المجال للاعتقاد بامكانية حصوله على قسم لا باس به من المطالب التي تضمنتها مذكرة اربابه .

المسالة الاخيرة التي ينبغي التطرق اليها تنطلق من عبارة « خجولة » تضمنتها المطالب اغفلت جريدة « النهار » ذكرها في عرضها لمذكرة الصناعيين : « دراسة العلاقات بين أرباب العمل والعمال والسعي لايجاد تنظيم لدى اصحاب العمل لهذه العلاقات » . هذه العبارة تطرح الجانب الاخر للمسالة ، بل والجانب الاساسي منها : ان ارباح الراسماليين هي في الاساس حصيلة استنزاف ونهب عمل وجهد الطبقة العاملة . بالتالي فان الانماء الصناعي — الذي لا يعني من وجهة نظر البورجوازية سواء انماء ثرواتها ومقدراتها المالية — لا يعتمد على العوامل السياسية التي ذكرناها فحسب وانما ايضا على «هدوء» الطبقة العاملة واستكانتها للاستغلال والاستنزاف اللذين تتعرض لهما . كيف يمكن منع الطبقة العاملة عن تنقيص عملية «الانماء» كما ترتأيها البورجوازية . هنا ينبغي التذكير بمشروعي الهيكلية النقابية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي الذين قد يحكما الجانب الاخر من كماشة الانماء الصناعي على حساب الطبقة العاملة .

ملاحظـات حـول حركة المعلمين الرسميين الأخـيرة

منذ سنوات عديدة ، يجتمع مئات المعلمين الرسميين من حملة الاجازات الجامعية مطالبين بتصنيفهم في ملاك التعليم الثانوي ، دون اية نتيجة ، فكأن وزارة التربية اذن لا تسمع وعين لا تقشع، ولو انتهى الامر بهذه البساطة لهانت المسألة ، ولكن المشكلة ان عدد المعلمين المجازين يتزايد بنسب كبيرة ، مما يعقد المشكلة سنة بعد اخرى دون أن يلوح في الافق أي بداية لحل ..

وقد عقد خلال الاسبوع الماضي اجتماع ضم ممثلين عن المعلمين المجازين انتهى — بعد « نقاش متوتر » — الى المطالبة بتصنيف المجازين من معلمي المدارس الرسمية الابتدائية — التكميلية في ملاك التعليم الثانوي وتشكيل لجان لمتابعة المطلب .

■ كيف تطرح المشكلة نفسها

ان عددا كبيرا من معلمي المدارس الابتدائية الرسمية التجا الى هذه المهنة بدافع الحاجة او لتعذر متابعته لدراسته الجامعية على حسابه الخاص، فكانت فترة ممارسته للتعليم فرصة تمكن خلالها من الحصول على الاجازة الجامعية او هو بصدد الحصول عليها .. وواضح ان دوافع الخلاص من مهنة التعليم الابتدائي مشروعة ومبررة ، فالمعلم الابتدائي يبدأ براتب محدد هو ٢٠٥ ل.ل. ويضطر للسكن في المنطقة التي تحددها له وزارة التربية ، فاذا كان من « عاثري الحظ » من عائلة « وضيعة » ومركز اجتماعي « متدن » كان مستقره بالتأكيد في الهوامش المعزولة ، عكار أو البقاع او الحدود الاسرائيلية . وهو بدافع طموحه لتحسين وضعه يجهد ويكد خلال سنوات فيحصل على الاجازة الجامعية ،ولكن جواب وزارة التربية له بالمرصاد : لا مجال لاخذ شهاداتك بعين الاعتبار فاقنع بما يفرضه تقسيم الطبقات والامتيازات لك من مهنة ، والقناعة على كل كنز لا يفنى !! هذه هي مشكلة الالاف من المعلمين المجازين او الذين على عتبة الحصول على اجازاتهم الجامعية .

من جهة ثانية نجد ان ملاك التعليم الثانوي يعاني من نقص شديد في عدد المعلمين المجازين ، فتلجأ السلطة الى تغطية هذا العجز عن طريق التعاقد مع مئات المهندسين والمحامين ورؤساء الدوائر والمصالح تاركة

مئات المعلمين الرسميين المجازين نهبا لليأس ! والسلطة البورجوازية عملا بسياسة التنفيع تتجاهل افضلية المعلم الرسمي على المهندس او المحامي أو رئيس المصلحة في تعليم المادة المعنية . فتقدم مصلحتها الطبقية الانانية على مصالح المعلمين بتنفيعها لمجموعة من وجهاء الطائفة والعائلة والنفوذ من اصحاب الشهادات .

■ هل يشكل الحل المطروح حلا ؟!

خلال الاجتماع الاخير الذي عقده المعلمون في مقهى الروضة والذي ضم المجازين على نوعين :

١ ـ حملة الاجازات التعليمية من اداب وعلوم واجتماعيات ..

٢ ـ حملة الحقوق والعلوم السياسية والادارية .

كان الرأي الغالب بين المجتمعين هو فصل القضيتين عن بعضهما ، فاجتمع الطرفان وقرر كل منهما على حدة العمل من اجل التصنيف في ملاك التعليم الثانوي . وشكل كل طرف منهما لجنة للاتصال والمتابعة . ولكن المشكلة المطروحة لم تجد حلها :

ـ هناك اولا التباين بين فروع الاختصاص التي يحتاج اليها التعليم الثانوي ونوعية الاختصاص الذي يحمله المعلمون ، التعليم الثانوي يحتاج بشكل اساسي لاختصاصات الرياضيات والعلوم والطبيعيات ، بينما غالبية اختصاصات المعلمين هي في الاداب والحقوق والاجتماعيات . هذا لا يعني عدم حاجة الملاك الثانوي للاختصاصات الاخيرة وانما يعني جزئية هذه الحاجة .

ـ هناك ، ثانيا ، العلاقة المفقودة بين حملة الاجازات من المعلمين وحملة الاجازات من خريجي الجامعة اللبنانية . فكلاهما يحمل نفس الشهادة ويبحث عن نفس العمل ، دون أن تنشأ اية علاقة بينهما حتى الان .

ـ هناك ثالثا مشكلة المعلمين الذين هم على عتبة التخرج ، فاذا حلت مشكلة حملة الاجازات الحاليين من المعلمين ، فما هو حل الذين هم بحكم المتخرجين خلال السنوات القادمة ؟.

ـ وهناك أيضا مسالة المرحلة المتوسطة ، فقد وعدت وزارة التربية منذ سنتين باستحداث ملاك خاص بالمرحلة المتوسطة يستوعب المعلمين المؤهلين للتعليم في هذه المرحلة (وهم حملة الاجازات الجامعية وذوو الخبرة والممارسة) ولم يسمع شيء عن هذا الامر منذ سنتين !.

المشاكل كثيرة ، اذن ، والحلول نادرة .

■ ملاحظات اولية حول حركة المعلمين ..

١ ـ اذا كان مطلب المعلمين الرسميين من حملة الاجازات التعليمية ام الحقوقية واحد ، وهو التصنيف والغاء التعاقد ، فان مصلحتهم تقتضي توحيد عملهم ونضالهم من أجل الحصول على هذا المكسب دون اي انقسام او بعثرة لجهود كما حصل خلال الاجتماع الاخير .

٢ ـ ان الالتباس الذي سبب هذا الانقسام هو وهمي ، لان ملاك التعليم الثانوي هو بأمس الحاجة الى عدد كبير من حملة الاجازات في الحقوق والعلوم السياسية لتعليم مادة التربية المدنية التي تغطي كل احتياجاتها حاليا بالتعاقد مع محامين ورؤساء مصالح لا يمتون للتعليم بصلة .

٣ ـ ان المطلب الذي يطرحه المعلمون المجازون بتصنيفهم في ملاك التعليم الثانوي لا يشكل اكثر من حل جزئي لمشكلة بطالة المثقفين وحملة الشهادات الذين يتزايد عددهم باستمرار سواء أكانوا من المعلمين ام من خريجي الجامعات !

أما الحل الفعلي لهذه المشكلة فلا يمكن أن يكون في أطار السياسة التعليمية الراهنة .

قضايا نظرية

أصول الثورة الثقافيّة البروليتاريّة

منذ سنوات توالت الكتابات حول الثورة الثقافية الكبرى في الصين . ولما لم تكن هذه الكتابات مغرضة وبقصد التشويه . كانت غالبا تعالج الموضوع دون المام مباشر به . ويشكل كتاب جان دوبييه ـ تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية ـ دار ماسبيرو ـ الذي ننشر أول فصلين منه ، المحاولة الاولى لتحليل هذا الحدث الاساسي بالاعتماد على معرفة مباشرة ، اذ أن المؤلف شهد الاحداث وهو في الصين .

« ان تراث الاجيال الميتة يحط بثقل ثقيل على دماغ الاحياء » .

« ك . ماركس »

لم يقدم الشيوعيون الصينيون ، مرة ، تحليلا محكما وكاملا لاسباب الثورة الثقافية وللاشكال التي اتخذتها ، ورغم انهم قد خصوها بحشد من المقالات والافتتاحيات ، لكن هذه لم تزود الا بعناصر جزئية ، متناثرة على هوى الظروف وضرورات الدعاية ، ومطلقا بنظرية اجمالية . ان السطور التي تتبع هي محاولة توضيح ، وتعرض تعليلا لا ادعي طبعا انه يستنفد معطيات المشكلة .

سآخذ على نفسي ، اولا ، تبيان كيف أن عددا من التناقضات والاعوجاجات التي يرثها النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي (عن الرأسمالي والاقطاعي ، في حالة الصين) يمكن أن تقدم القاعدة لصراع طبقي جديد على السلطة وذاك ما تمثله ، على وجه الدقة ، الثورة الثقافية الصينية .

نظريا ، الاشتراكية المبنية بعد قلب البورجوازية هي نظام انتقال ، عليه ان يعد مجيء الشيوعية . وهذه مفهومة على أنها نظام مساواة اجتماعي ، حيث يلقى كل واحد جزءا من المنتوج الاجتماعي ، متفقا وحاجاته ، وحيث يصبح الانقسام الى طبقات زائلا ، كما الدولة ، رديفة .

لكن لا يبدو انه يفرض ان يتم هذا الانتقال ، سريعا ، والشيوعيون الصينيون انفسهم يؤكدون اليوم انه سيغطي ، حتما ، مرحلة تاريخية طويلة جدا . فليس عجبا ان تدوم تناقضات اجتماعية ولا مساوات مختلفة في الطور الاشتراكي السابق على مجيء الشيوعية ، وبهذا ايضا مقر ، بشكل سافر ، في الصين .

ان هذه التناقضات وهذه اللامساوات تنساب اساسا عن عامل اجتماعي يتيه اصله في ظلام الازمنة : وهو تقسيم العمل ، الذي بفصله ، على مجرى القرون ، المدن عن الارياف ، وفروع الصناعة عن المهن ، وببلوغه في العصر الحاضر ذروة التجزئة للمهام ، وبتوليده الاختصاصات والانواع ، وحتى مكننة الادمغة ، شطر المجتمعات البشرية . انه في اصل جميع العبوديات ، وقد فصل الانسان عن ذاته . وهو الذي ادى الى هذه الواقعة الخام ، الصارمة ، والتي لا يسمح لنا اعتيادها بقياس تام لاثارها الضخمة :

وهي فصل العمل اليدوي عن العمل الفكري . فهذا الفصل هو الذي قاد بعض البشر الى فهم ودراسة طرائق الانتاج بينما أصبح اخرون منفذيها المتفرقين الغرباء عن هذه العمليات الفكرية . وقد اخذ هذا الانشقاق مع الصناعة الرأسمالية ، التي ادخلت العلم نفسه والعلماء والتقنيين في خدمة رأس المال ، وجعلت منهم قوة انتاجية مستقلة عن العمل نسبا هائلة ، هذا الانشقاق يصاحبه تراث عريق في القدم من الاحتقار للعمل اليدوي من جهة ، ومن الامتيازات للعمل الفكري من الجهة الاخرى . فتقسيم العمل قاد اذن الى عدم المساواة بين الشغيلة . وهذه البقايا عن الاقطاعية والرأسمالية حاضرة في النظم الاشتراكية التي لا تستطيع ازالتها دفعة واحدة . واستعراض تجلياتها الخاصة هو ما سنقوم به هنا .

ان الجامعة واحدة من اولى الحقول حيث يتبدى تقسيم العمل . فهي تخص بالفعل بتنظيم متميز كلا من المعرفة والعمل ، وهي تضع حامل المعارف والشغيل كلا على قطب من الانتاج . وبكون البلدان الاشتراكية تحتاج بالطبع ، الى مهندسين وكوادر مثقفة ، فهي لا تستطيع الاستغناء عن الجامعات . غير أن هذه اذا لم تكن قد حولت بعمق ، فستكون عاجزة عن تأمين ازالة تواجه العمل ، وعلى العكس ، فانها ستعيد انتاج التعارض الموروث عن النظام السابق ، بين حاملي المعرفة من جهة وبين الجماهير الكادحة المحرومة من المعرفة من جهة اخرى . فبينما يكون نمط الانتاج الرأسمالي قد زال ، تستمر مؤسسة تعيد انتاج التناقضات والاعوجاجات الاجتماعية المولدة منه .

وهناك بالواقع حظوظ كبيرة ، اذا ما بقي الفصل ، لان يستمر العمل الفكري ، بقوة العادات ، مصحوبا بالامتيازات ، ولان يؤخذ على انه اهتمام اكثر نبلا من العمل اليدوي . ويستمر المثقفون بتشكيل نخبة مغبوطة لا يبلغها سوى اقلية . ويبقى التعليم انتخابيا ، مؤسسا على التنافس ، ويثير دوما المطامع الفردية بدل التفاني للجماعة ، عندها يمكن للنظام بسهولة ان يمجد البروليتاريا وان يؤكد ان العمال هم سادة البلاد ، لكن سلطة التقرير الحقيقية لا تكف عن أن تبدأ بالانزلاق الى أيدي فئة اجتماعية من الاداريين والتقنيين ، ذوي المفاهيم والمصالح المباشرة التي يمكن أن تكون متميزة عن تلك التي للعمال .

هذه الظاهرة تمتد كذلك في الحقل الادبي والفني . ان الثقافة في النظم الرأسمالية والاقطاعية امتياز ، وواقع انها أصبحت في البلدان الرأسمالية الكبرى المعاصرة بمتناول فئات تتسع بعيدا عن الطبقة الحاكمة لا تجلب في هذا الصدد تغييرا جذريا ، فهناك موانع بنوية وايديولوجية قوية تؤدي الى أن اكثر المؤلفات لا تبلغ قط هذه الفئات . فان يكون المرء مثقفا هذا اذن انه يتمتع بامتياز يفوت الغالبية .

وهكذا ، حتى لو أن فنانا خرج من الشعب ، وحتى لو بقي فقيرا (ما ليس بنادر) فان اثاره تدخل في ملكية الطبقة المالكة : اما ماديا ، لان الاغنياء وحدهم بوسعهم شراءها ، واما ، ايضا ، لان مضمونها المعرفي لا يبلغ الا من اعضاء الطبقة العليا ، او من اولئك الذين تشركهم اشعاعها الثقافي وهم كثيرون اليوم ، ولكن ليسوا قط من البروليتاريين .

وغالبا ما على النظم الاشتراكية أن تستقبل جمهرة من المثقفين قد حصلت ثقافة ضمن النظام القديم ، كانت قائمة ، بآخر تحليل ، على تفوق طبقي ، وحتى اذا ما قبل هؤلاء النظام الجديد ، الامر غير الضروري دائما ، فان عاداتهم ونفسيتهم تبقى بعيدة جدا عن عادات ونفسية الشغيلة ، من حيث طابع النخبة ، القليل او كثير الحدة ، لانتاجهم ، كما من حيث انه ينقل قيما تقليدية قد فصلت في اطار ايديولوجي مغاير لاطار الاشتراكية الثورية . ويميل هذا الانشقاق بشدة نحو التوطد بمنح الامتيازات المادية المختلفة والاجور المرتفعة وظروف السكن الافضل ، والتي تتلاقى على جعل الفنانين والكتاب ، في البلدان الاشتراكية اعضاء فئة اجتماعية ذات نمط معيشة وكذلك اهتمامات تسير مبتعدة عن تلك التي للجماهير الشعبية .

غير أن مفاعيل تقسيم العمل البليغة الاثر يمكن لها أن تتركز بشكل رئيسي في حقل العلاقة بين الحكام والمحكومين . فبين اولئك المكلفين بممارسة السلطة وبين اولئك الذين ينفذونها يوجد فرق بالطبع . والحال ، كل اختلاف هو تناقض وهذا قائم في النظم الاشتراكية كما في النظم الاخرى .

ويجد هذا الفرق اصله ايضا في تقسيم العمل . ففي منشأ المجتمعات ، كانت انتاجية العمل ضعيفة للغاية وتتطلب كل وقت البشر ، تقريبا . وقد تكون ، بين الغالبية الكبرى المكلفة بانتزاع الغذاء من الطبيعة ، فئة محررة من العمل الانتاجي المباشر ، اخذت بيدها امور الجماعة : تنظيم المهام ، الامور السياسية ، العدالة ، العلم ، الفنون ، الخ .. وشيئا فشيئا ، تعسفت هذه الفئة ، خاصة من حيث توليها مسؤولية توزيع المنتوج الاجتماعي بين الجميع ، لتشرع في العيش كلية على حساب الشغيلة ، ولتزيد مواردها واموالها فوق المتوسط الاجتماعي للحاجات ، وما كان ضروريا حقا لممارسة وظائفها المعينة . وهكذا ولد الاستغلال وانقسم المجتمع الى طبقات متعادية .

ان النظم الاشتراكية قادرة على ازالة الاستغلال بتطبيق مبدأ اعطاء كل حسب حاجته بالضبط . ولكن التطبيق ، ولو الصارم ، لهذا المبدأ لا يسمح بازالة اللامساواة . وطاقات العمل ، في الواقع ، زيادة عنه في الاقتصاديات المعاصرة ، شديدة التنوع . وحتى في تساو في العمل وتساو في الحصة من المنتوج الاجتماعي لا يكف البشر عن كونهم لا متساوين في الحاجات ، اذن بنفس المدخول ، ذوو ثروة متفاوتة . وهكذا ، طالما لم يستطع المجتمع اعطاء كل حسب حاجاته فانه يبقى مجتمع ندرة نسبية وبالتالي لا مساواة (١) .

ويبقى ، على ذلك ، توزيع المحصول الاجتماعي مصدرا لتوترات داخلية ، ويستمر البشر في التجابه . ويجد ، خاصة ، عدد من الفئات الاجتماعية في الحصول على توزيع اكثر نفعا له . واولئك الذين هم اكثر ثقافة ، واكثر مهارة واولئك ذوو الطاقة الاكبر على العمل سيتجهون الى زيادة تطلباتهم فوق ما يحق لهم بعملهم ، وهكذا ، الى الحصول على امتيازات . ان واحدا من اسباب الابقاء على الدولة في النظم الاشتراكية هو الابقاء بالقوة على معيار التوزيع بحسب العمل .

ولكن وجود الدولة يحفظ ايضا لا مساوات اخرى ، تلك التي بين الحاكمين والمحكومين . والحال ، فان اولئك الذين يمارسون السلطة هم في وضع أفضل للحصول على امتيازات ، وازاحة من يمسهم تطبيق مبدأ : لكل حسب عمله . ولا يفتقد وجود هذا الميل بين عدد من كوادر الحزب الشيوعي والدولة ، الذين ما تزال الانانية والفردية مسيطرة لديهم . واذا ما انتشر ذلك الميل يصبح النضال ضدهم معركة واسعة النطاق ، والذي سيكون مرماه ، لانه يجري داخل الجهاز الاداري والسياسي نفسه ، سلطة الدولة .

في هذا السياق تبدو الثورة الثقافية ، التي اعلنها ماوتسي تونغ في الصين ، مشروعا تام التماسك ، ماركسي ، يعتقد ماوتسي تونغ ان المجتمعات البشرية سوف تتطور نحو الشيوعية ، لكنه يرى انه من اجل ذلك على النظام الاشتراكي أن يعمل بشدة على خلق الظروف القابلة لاحداث هذا التغير . والمهمة الاولى ، بداهة ، تطوير قدرة البلاد الانتاجية تطويرا محسوسا ، لاجل خلق امكانية اعطاء كل حسب حاجته ، يوما ما . لكن ، في فكر ماو ، هكذا مشروع لن يتقدم الا بمقدار ما تاخذ اللامساواة الاجتماعية بالتلاشي ، لان تزايدها سيؤدي على النقيض ، الى نكوص نحو الاستغلال ، الذي سوف يفجر البنى المخططة ، ويعطل التقدم الاقتصادي ، ويعيد ادخال فوضى السوق .

ويفترض ذلك نضالا ضد التقاليد الفردية المتاصلة في عادات البشر وادابهم ، منذ الاف السنين ، والتي تدفعهم الى تصور سعادتهم بصور الاشباع الفردي وليس الجماعي . هذه العناصر الايديولوجية دافع قوي على ازدياد اللامساواة ، ويتطلب نضالها قلبا لعادات وعقليات لازالة كل ما يحمل منها اثر الماضي ، وفي نفس الوقت تبديلا لمجمل البنى الفوقية الادارية والتربوية والثقافية حيث تمكن هذا النفوذ من التجسد على درجات متباينة .

ان مصطلح الثورة الثقافية ، على ذلك ، رديء الترجمة ، لانه ، بالفرنسية ، ذو معنى حصري ، ليس له في الصينية أو الانكليزية . فتعبير « ونهيا جمينج » يشتمل على المفهوم الاكثر اتساعا للحضارة ، ويمس ليس فقط ميدان الثقافة الوحيد ، بل جميع تلك التي ذكرت انفا .

تبدو تلك الثورة الثقافية البروليتارية على عدة مستويات ، احدها ، تحويل التعليم على شكل يمحو الانفصال بين العمل اليدوي وبين العمل الفكري . وعلى النقيض ، ليكف عن تشريعه . ولا ينبغي أن تكون غاية التعليم تكوين ، على مدى قريب ، المديرين الذين يمكن أن يحتاج اليهم المجتمع ، بل خلق انسان جديد قادر جسديا وعقليا . وهذا التحويل للطرائق التربوية جار الان في الصين ، وهو يسير باتجاه ارتباط اوثق بالنشاط الانتاجي الملموس والعمل . وسيكف الطلاب عن تكوين فئة اجتماعية معينة ، وسيكون اختيارهم ، من الان فصاعدا ، من بين العمال والفلاحين المعتادين للعمل ، سابقا ، ليتابعوا دورة تعليم قصيرة نسبيا . وهذه التجديدات ذات طابع اختباري . وهي تقوم ، جوهريا ، على فكرتين ، الاولى : افضل تعليم ما يحصل عن الممارسة الملموسة لعمل ، والتي ينبغي ان تتصدر المعرفة المدرسية . والثانية : اعتبار المتعلمين لا ينبغي أن يتم وفق معايير اصطفائية ، تأخذ بالحسبان القيمة الفردية لمعارفهم فقط ، بل بالاحرى حسب مستواهم السياسي والايديولوجي ، وحسهم بالواجب نحو الجماعة .

ويبدو أن الثورة الثقافية ، قد عملت ، خاصة في الميدان الادبي والفني ، على نزع المسؤوليات عن مثقفين معتبرين تحت تأثير الايديولوجية البورجوازية . وقد انتهت الى الغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها الفنانون ، سابقا . ويبدو ان هؤلاء يقومون الان بتنقلات في المصانع والكومونات الشعبية ، التي يفترض أن تعطيهم رؤية مختلفة للعالم والبشر ، بالاحتكاك الطويل ، الذي تستتبعه ، بالشغيلة . وتشدد الصحافة الصينية باستمرار على ضرورة خلق ادب وفن جديدين يعليان من شان قيم بروليتارية وثورية خالصة . وقد تجسد ذلك في انتاج ذي نجاح اكيد في اوبرا بكين .

انه ميدان العلاقات بين الحاكمين والمحكومين بين السلطة والشعب ، الذي كان في القلب من الثورة الثقافية . وكما شدد ماوتسي تونغ على انها ثورة سياسية ، كانت الصحافة طوال مسيرة الثورة الثقافية ، تذكر انه هنا المسالة الاساسية . على ذلك ، سنخصها بتفصيل خاص يمهد للرواية التاريخية للاحداث .



ندوة جماهيرية في احدى القرى الصينية

ملاحظات حول مقالات «الحرّية» عن الستالينية - التروتسكية - الأحزاب الشيوعية العربية

نحن مجموعة من الشباب العربي في الخارج الذين اتيحت لهم الفرصة للتعرف على مجلة « الحرية » بعد حرب حزيران ووجدوا فيها مادة ترضي بعض طموحاتهم الفكرية فيما يتعلق بمسيرة الثورة العربية ، حيث القت « الحرية » بعض الضوء على المصاعب التي تعانيهاهذه المسيرة ، ثم تعثرها الذي شكلت حزيران قمته . لقد أستطاعت « الحرية » حقا ان تسد الفجوة التنويرية الكبيرة من خلال نشرها لبعض الابحاث حول الامبريالية وارتباط الصهيونية والرجعية العربية بها .

غير ان اظهار الدور التقدمي الذي لعبته « الحرية » بعد الهزيمة لا يعني السكوت عن الاخطاء التي وقعت فيها هذه المجلة ولا سيما في الفترة الاخيرة حيث تطورت هذه الاخطاء الى تخبطات خطيرة نريد ابداء بعض الملاحظات حولها :

١ – ما يدعى بالستالينية (بيروقراطية ستالينية – أساليب ستالينية – سياسات ستالينية .. الخ) : لقد قامت « الحرية » بترديد هذا المفهوم وهذه القوالب ، وهو يمكن رده الى تأثر المشرفين على المجلة بأدبيات مختلفة اهم مصادرها :

أ – أفراد يقولون بماركسية مثل اسحاق دويتشر وسارتر وغيرهم في المغرب ، والياس مرقص وناجي علوش وجورج طرابيشي وبسام طيبي وفواز طرابلسي وسواهم في المنطقة العربية . لقد قام هؤلاء بمهاجمة ستالين وجعله كبش فداء . حيث اتخذ الهجوم شكل اخلاقيات . لقد تأثر الكتاب الغربيون بالموجة المعادية للشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك الموجة التي لم تسلم منها تيارات اليسار ايضا !.

ب – الخروشوفية وأحزابها : لقد شنت هذه حملة شعواء على ستالين وحملته مسؤولية كافة الاخطاء التي وقعت في الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة بناء الاشتراكية ، تلك الاخطاء التي كانت نتيجة ظروف موضوعية عصيبة تمثلت على الصعيد الداخلي بالتخلف الاقتصادي – الاجتماعي الشديد وعلى الصعيد الدولي بصعود الفاشية وانحسار الحركة العمالية في المغرب خلال الثلاثينيات ، وهو أمر يعود لظروف تاريخية وليس لسياسة ستالين غير الاممية كما جاء مرارا في « الحرية » التي تلتقي في هذه الناحية مع التروتسكية ، مروجة هذا الرأي .

ج – التيارات التروتسكية المختلفة التي كانت تصور ستالين كسفاح مجرم ، لقد بلغ الامر لدى بعض التيارات درجة مقارنة ستالين بهتلر .

ان موقف « الحرية » مما يدعى بالستالينية وستالين لم يكن صادرا حسب رأينا عن معالجة علمية متزنة لجملة الظروف التاريخية التي سبقت ظاهرة « الستالينية » ورافقتها فموقف « الحرية » كان نتيجة حكم ايديولوجي مسبق لا نستطيع تحديد دوافعه كلها . أما النتائج المترتبة على اثارة هذه المشكلة والتركيز عليها فقد كانت خلق جو من البلبلة في صفوف اليسار الجديد بشكل خاص ، والهائه باجترار قوالب فكرية لا صلة لها بالواقع التاريخي للثورة العربية ، في وقت هي فيه في أمس الحاجة لبلورة خط نظري يقوم على دراسة وتقييم التجارب الثورية والاشتراكية في العالم .

٢ – موقف « الحرية » من الاحزاب الشيوعية العربية : لقد حاولت « الحرية » في أول الامر فتح حوار مع هذه الاحزاب ولكن هذا الحوار فشل على ما يبدو . لقد كان لهذا الامر ردة فعل عنيفة لدى « الحرية » تجلت في مهاجمتها الاحزاب الشيوعية العربية في مناسبات شتى. وعلى الرغم من أن«الحرية» كانت محقة في بعض الاحيان فان ذلك تم بطريقة خاطئة وتعتمد على منطلقات تفتقد الى المرونة ، كذلك فان موقف « الحرية » من الاتحاد السوفياتي تم على نفس الطريقة . لقد اتخذت « الحرية » في اول الامر موقفا غير نقدي ، اذ انها تجاهلت ابعاد الصراع السوفياتي وحقيقته . فقد قامت « الحرية » باظهار هذا الصراع على أنه مغالاة لا داعي لها من الجانب الصيني لما يترتب عليها من اضعاف للصف الاشتراكي . وفجاة اتخذت « الحرية » موقفا يتناقض بشكل صارخ مع الموقف الاول بتوجيه هجمات على الاتحاد السوفياتي ، وكأن « الحرية » اكتشفت السياسة السوفياتية في المنطقة العربية بعد موافقة الانظمة العربية على مشروع روجرز . ونحن نرى أن كلا الموقفين : الموقف التبريري او الموقف المتهجم ، خاطئان ، اذ انهما لا يخدمان قضية الثورة العربية في هذه المرحلة . ان على قوى الثورة العربية أن تطور خطا استراتيجيا على الصعيد النظري والعملي ، يمكنها من التحالف مع الاتحاد السوفياتي دون الوقوع في التبعية التي تقول بان كل ما هو في صالح الاتحاد السوفياتي هو في صالح الشعوب العربية. فالاتحاد السوفياتي دولة تخضع في سياستها لجملة من العوامل المحلية والدولية وعلينا أن نبني علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي انطلاقا من هذا الواقع .

ختاما تقبلوا تحياتنا القلبية
الكتابة جماعية ، يرسلها عنهم :

« سعد »

• حول مقال « مسألة ستالين »

في المقال المترجم الذي نشرته « الحرية » لاحد اليساريين الايطاليين هنالك عدة نقاط تسترعي وقفة نقدية امامها :

أولا ينفي الكاتب امكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد ويؤكد على أنه بدون اوروبا يستحيل بناء الاشتراكية في البلدان الشرقية المتخلفة .. وهنا لا بد من التأكيد على انه بعد انتصار ثورة اكتوبر والفشل التي منيت به الثورةالاشتراكية في بعض بلدان اوروبا المتقدمة لم يكن بالامكان الا السير في هذا الطريق ، لا شك ان الاتحاد السوفياتيقاسى الالام في مسيرة بناء الاشتراكية ولكن لم يكن بد من هذا ، كما أن تجارب الدول الاشتراكية الاخرى ونظريات قادتها قد أكدت صحة موضوعة بناء الاشتراكية في بلد واحد وبدون اوروبا ، وهذا ما اكدته مجمل كتابات لينين .

ان تركيز الكاتب على عدم امكان بناء الاشتراكية بدون اوروبا الصناعية يذكرنا بموضوعة تروتسكي عن الثورة الدائمة التي تقول بامتداد اللهيب الثوري الى الغرب الصناعي ، فعندها تتمكن الدول المتخلفة من بناء الاشتراكية ، وهذا ينافي موضوعة الثورة الصينية عن الثورة الدائمة التي يمتد لهيبها الى الدول الفلاحية المتخلفة .

ثانيا : ينقد الكاتب خوض الاتحاد السوفياتي الحرب العالمية الثانية تحت شعار الحرب الوطنية الكبرى بدلا من شعار « الحرب الشيوعية الاممية » ويؤكد على كون هذا الشعار ذو مضمون شوفيني روسي ، وهنا لا بد من التوضيح على أن الشعار الذي خاض السوفيات تحته الحرب العالمية الثانية هو شعار « الحرب الوطنية السوفياتية » ، فالوطنية السوفياتية تشمل كافة امم الاتحاد السوفياتي ومن ضمنها الامم الروسية وهذا الشعار اقتضته طبيعة المرحلة وطبيعة الخطر النازي الذي هدد كافة شعوب الاتحاد السوفياتي في أرضها وحياتها ، بالاضافة لتهديد البناء الاشتراكي ، فكان من الطبيعي أن يجند أبناء الوطن السوفياتي لخوض هذه الحرب بكافة طبقاتهم .

رابعا : ان المقال ، اذا قارناه بكتابات دويتشر وغيره من المفكرين التروتسكيين ، نجد أن جميع منطلقاته مرتبطة ارتباطا عمليا بها .. لا اعتراض على نشر هذا المقال وهذه الموضوعات ، فالحوار ضروري ، والمزيد من الضوء دائما كما يقول لينين ، اما ما يرفض فهو تبني « الحرية » لهذا المقال من خلال ردها على أحد القراء ، وهذا ما يتناقض مع الدراسة القيمة التي نشرتها « الحرية » حول التروتسكية ، وبالتالي هنالك خشية أن يكون ما يقوله البعض صحيحا « ان الدراسة حول التروتسكية ما هي الا لذر الرماد في العيون »» وهذا ما نريد الا يكون !.

بيروت : نصر احمد

• تصحيح لمعلومات وردت في « الحرّية »

ورد في عدد الحرية « ٥٣٨ » صفحة « ١١ » مقال عن حادثة بين قوى الامن والطلاب تحت عنوان : « قوى الامن تهجم على ساحة اللعازارية وتحطم « بسطات » الطلاب وتحرق كتبهم » .

وما اريده هو تصحيح لما ورد في هذا المقال من معلومات وليس ما ورد فيه من استنتاجات عن عداوة قوى الامن للطلاب وعن سياسة الدولة التعليمية :

فقتل قوى الامن لادوار غنيمة واطلاقهم النار على معظممظاهرات الطلاب خير دليل على شعور قوى الامن نحو الطلاب ومناهج البكالوريا والفلسفة هي أيضا خير دليل على سياسة الدولة التعليمية .

وبما انني اعمل بائع كتب في احدى البسطات التي احترقت فانني استطيع القول ما يلي :

■ ما بين الساعة الواحدة والنصف والساعة الثانية من صباح الاحد المذكور استفاق ناطور احدى « البسطات » على النار تندلع في طرف سترته فهرعالى خارج «البسطة» واذا به يرى النار تشتعل في معظمالبسطات وطلب النجدة من سرية الاطفاء التي اسرعت بالمجيء والقضاء على النار التي كانت قد التهمت بسطتين تماما والحقت الاضرار بأربع بسطات اخرى ، وعندما سأل الناطور احد رجال الاطفاء عن سبب الحريق اجابه بأنه من المرجح انها مواد فوسفورية هي التي اشعلت البسطات ويستنتج من هذا أنالحريق مقصود . وفي الساعة السابعة تقريبا جاء اصحاب « البسطات » واحيطوا علما بما جرى في الليل فانهار احدهم واغمي عليه .

وقد فهم من أحد أصحاب البسطات ان له اعداء من المرجح أنهم هم الذين اضرموا النار . ان مسبب الحريق غير معروف ولكن المعروف أيضا أن لا علاقة لقوى الامن بالحريق كما أن اصحاب البسطات ليسوا من الطلاب بل هم من البورجوازيين الموسميين .

اصدقائي محرري مجلة « الحرية » :

اكرر قولي بانني لا اعترض على الاستنتاجات التي انتهى اليها المقال . ولكن هذه الاستنتاجات يجب أن تستنتج من احداث كثيرة هي غير هذه الحادثة المغلوطة .

والجماهير المثقفة التي تقرأ مجلة « الحرية» لا ترحم حين ترى مجلة يسارية كالحرية تكتب اشياء مغلوطة وتستنتج منها .

شكرا

عادل فرح

عامل في احدى البسطات التي احترقت

تتمةحديث مع نوري مغربي حول مميزات الوضع السياسي الراهن ..

■ عزل المغرب عن المشرق ■

س – السلطة دائبة على ازالة كل سوء التفاهم الذي كان قائما بينها وبين الاقطار المجاورة خاصة موريتانيا والجزائر فهل تريد من ذلك تأمين الحدود ليتفرغ الجيش لقمع النهوض الثوري واحتمالاته ؟

ج – بالاضافة الى التنازلات للامبريالية الدائنة للمغرب بحوالي ٣٨٠ مليار فرنك ، فان اهداف الملك من التوجه للدول المجاورة هي:

١ – التعاون البوليسي مع هذه الدول، مثلا ، اسبانيا التي سلمت له بونعيلاتورفاقه.

٢ – التعاون الاقتصادي : شركة غاز جبيلات بين الحكم والسلطة الجزائرية مثلا . الاستغلال المشترك المغربي – الجزائري يهم الامبرياليات التي هي وراء المغرب كما يهم البورجوازية البيروقراطية في كلا القطرين . وهناك من الدلائل ما يشير الى رغبة الامبريالية في توحيد المغرب العربي فوقيا وعزله عن التأثيرات الممكنة فيالشرق الاوسط. ومغرب الحسن الثاني لفاعلية تأثيره عن الجزائر هو حجر الاساس في هذا التوحيد . ثم ان الامبريالية الاميركية ، كما تنبأ جيفارا ، تعطي اهمية متعاظمة لافريقيا التي تمثل احتياطيا بكرا لاستثماراتها : اثر زيارة روجرز لافريقيا سحبت واشنطن سفيرها من روديسيا ، اجتماع السفراء الاميركيين في افريقيا .. الخ والمغرب مثل نقطة استراتيجية لغزو افريقيا خصوصا بعد انسحاب مالي من مجموعة الدول الافريقية . ولهذا فاميركا حريصة على تأمين الاوضاع داخل المغرب . اختصاصيو المخابرات المركزية هم الذين استجوبوا المعتقلين السياسيين اخيرا ، وهي حريصة أيضا على ازالة كل سوء تفاهم بينه وبين الجزائر بعد أن تخلصت من « رواسب » الثورة . كل الاطراف جادة في خلق هذا التكتل الرجعي . ولكل دولة فيه مبررات مختلفة قاسمها المشترك : اجهاض كل تحرك شعبي ثوري . وهي نفس الاهداف الكامنة وراء محاولة خلق تكتل الدول العربية البترولية (العراق ، الجزائر ، السعودية ، الكويت ، اتحاد امارات الخليج العربي) . والصراع على اشده بين هذا التكتل وبين القاهرة على ليبيا التي يبدو ان الجناح الناصري فيها(القذافيون) ليس قويا بالحد الذي يبدو من الخارج . وقد اشاد البيان الجزائري – العراقي في ٢٣–٦–٧٠ الى : « تأييد الجانبين الكامل لقيام جبهة موحدة للاقطار العربية المنتجة للنفط على ضوء ما تم عليه الاتفاق في شهر مايو بين وزراء النفط في ليبيا والجزائر والعراق . » .

س – كيف تفسرون « اهتمام » الحسن بمشاكل الشرق الاوسط الى حد استقبال جولدمان اصالة عن نفسه ونيابة عن عبد الناصر ؟

ج – الحكم المغربي يعتبر نفسه عمليا غير مرتبط بالقضية العربية الا بنوع من التضامن الافلاطوني . وهذا هو الموقف الذي توحي به دعاية الحكم للجماهير المغربية التي يخشى من ارتباطها بنضال الجماهير الثورية في المشرق باشكال ملموسة . ويخشى عليها خصوصا من « فتنة » المقاومة المسلحة التي يمكن أنتتصاعد الى أرقى درجاتها : فتح النار على المصالح الامبريالية وعلى الصهيونية وعلى الانظمة الرجعية التي هي ضمانة ديمومة الاثنين معا.

لكن عندما يتعلق الامر بالثورة المضادة فان النظام المغربي يعتبر نفسه طرفا اساسيا ضالعا في تصفية القضية الفلسطينية والعربية: مقابلة جولدمان مثلا .

ومما له دلالة ان هذه المبادرة حظيت بتأييد البورجوازية اليهودية في المغرب المسيطرة خاصة على قطاع التامين والقطاع العقاري . وهذه البورجوازية التي يعتمد عليها النظام يرتبط جزء هام منها بالحركة الصهيونية خاصة كبار الموظفين الذين يشغلون مناصب رؤساء دواوين الوزراء ويحتلون مراكز اساسية في وزارة الداخلية واجهزة الامن . ونشاط المنظمتين الصهيونيتين المغربيتين ومكتب التهجير ليس سرا على أحد . وتهجير اليهود المغاربة نحو الارض المحتلة يتم بصورة شبه علنية .

س – نفس ما يجري الان للقضية الفلسطينية التي تتآمر الانظمة على تصفيتها من وراء ظهر الجماهير الفلسطينية والعربية يجري ايضا لشعب الساقية الحمراء التي تؤيد الحكومة المغربية ، الموريتانية والجزائرية عقد صفقة مشبوهة على حساب استقلاله . فما هو موقفكم من هذه المسألة ؟

ج – الحل السلمي يجب أنينسف بالجماهير المنظمة ديمقراطيا والمسلحة . واذا مرت التصفية السلمية بسلام فان الثورة العربية تكون قد اصيبت بكارثة . ومهام الثورة العربية تتطلب تنسيقا بين مختلف الفصائل الثورية في جميع الاقطار لان ما يجري في اي قطر يؤثر ويتأثر بما يجري في الاقطار الاخرى .

نفس هذا الحل السلمي ، كبديل للحل الثوري ، هو ما يراد أيضا تطبيقه على شعب الساقية الحمراء . الساقية الحمراء صالحة لاقامة حزام احمر ، لكي تكون « ظفار »المحيط، ولذا فكل الاطراف المعنية تعمل على تصفية أوضاع الساقية الحمراء من امكانية قيام حركة وطنية . وهي امكانية اكيدة لان شعب الساقية الحمراء وخصوصا طبقته العاملة المركزة والثورية مصمم على التحرر من الاستعمار الاسباني ونهب الاحتكاراتالامبريالية لثرواته الجوفية الطائلة . وهو لا ينتظر شيئا من الانظمة المجاورة التي تريد اقتسام أرضه فيما بينها وتقاسم ثرواته مع الاحتكارات والاستعمار الاسباني .

تلقى الحديث
العفيف الاخضر

كلمة

المقاومة الفلسطينية ومهام الوضع السياسي الراهن

مطلوب موقف واضح من حكومة وصفي التل

لعل اخطر ما يمكن ان تتعرض له المقاومة الفلسطينية الان من مزالق ، هو وقوعها اسيرة منطق « هيكلي » في تفسير الاحداث التي شهدها الاردن خلال الشهرين الماضيين ، وفي النظر الى ما ولدته تلك الاحداث من أوضاع سياسية جديدة .

والمنطق الهيكلي الذي نشير اليه يبدو شديد الوضوح في ما تردده بعض القيادات المهيمنة ضمن المقاومة من أن الحملة العسكرية التي جردها النظام الاردني في ايلول قد فشلت في تحقيق هدفها ، لان الهدف كان في الاصل التصفية الجسدية الكاملة للفدائيين وهو أمر لم يتحقق ومن هنا كان الفشل الذي اصاب الحملة ومدبريها !

ان هناك اكثر من صلة قرابة بين هذا الكلام وبين النهج الذي اشاعه هيكل ، ونسج على منواله اخرون ، تفسيرا للخامس من حزيران بحيث أصبحت اسرائيل هي المهزومة ونحن المنتصرين لان الانظمة التقدمية لم تسقط !!

وليست التعمية التي تحاول بعض قيادات المقاومة احاطة الوضع الفلسطيني بها الان اقل خطرا وقدرة على التخدير من تلك التي « نجح » هيكل في احاطة الوضع العربي بها في أعقاب الهزيمة قبل ثلاث سنوات .. ومن هنا كانت ضرورة مطاردة المنطق الهيكلي الفلسطيني المستجد وكشف مرتكزاته الحقيقية .

على ماذا كان الصراع يدور في الاصل بين المقاومة الفلسطينية من ناحية وبين الحكم الاردني — ومعه حلف الانظمة — من ناحية ثانية ؟

ان محاولة ربط المقاومة بعجلة الوضع العربي الرسمي سياسيا ، كان الهدف الرئيسي للتحركات التي جوبه بها العمل الفدائي بكثافة شديدة خلال العام الماضي :

— ذلك كان هدف نظريات الجبهة الشرقية التي أرادت ان تعطي للمقاومة دور الملحق بجيوش نظامية هي قوة المواجهة الاساسية ولا قوة غيرها كما كان يردد القذافي باسم الذين أرسلوه يجول في المشرق العربي .

— وذلك كان هدف التمييز بين عمل فدائي شريف واخر منحرف مخرب .

— وذلك ايضا كان هدف لقاء الانظمة العربية التي توافد ملوكها ورؤساؤها الى ليبيا للنظر في أمر المقاومة الفلسطينية بعد أن استفحل تاثيرها واستعصى على الاقناع !

— وذلك أخيرا كان هدف محاولات استدراج المقاومة الى موقف مهادن للقبول العربي الرسمي (المصري والاردني) بمشروع روجرز .

ان الوجود « الجسدي » للعمل الفدائي لم يكن مقلقا للانظمة الا بقدر ما كان يشكل اداة موقف سياسي معاكس لاتجاه الحل السلمي والمشاريع التصفية المنبثقة عن قرار مجلس الامن . وهذا الوجود الجسدي ذاته لم يكن مقبولا من بعض الانظمة الا بقدر ما يمكن استخدامه كورقة ضغط تجعل الموقف العربي الرسمي اكثر قوة على مائدة المفاوضات .

ورغم ان محاولات الاستدراج السياسي قد حققت ، قبل مجزرة ايلول ، بعض اغراضها بتجميد المقاومة سياسيا ومنعها من ان ترد في اللحظة المناسبة على قبول الاردن (ومصر قبله) بمشروع روجرز ، فان حيز التناقض بين موقع المقاومة ومواقع الانظمة المستعدة للحل السلمي ظل واسعا . ومن اجل ذلك كانت المجزرة .

لقد كان هدف مجزرة ايلول ان تصفي بالقوة موقفا سياسيا فلسطينيا لم تستطع محاولات الاستدراج طمسه نهائيا فظل ينتصب في وجه الحل السلمي ويهدد بافشال بعض تفرعاته وخصوصا الدولة الفلسطينية . ومن هنا يجب ان ينبع مقياس الحكم على مدى نجاح الحملة العسكرية التي شنها النظام الاردني في تحقيق اغراضها .

المقياس لا يمكن ان يكون عدد الفدائيين الذين استشهدوا بقنابل السلطة الاردنية ، بحيث يمكن الخلوص بعملية حسابية بسيطة — كمثل تلك التي تجريها بعض قيادات المقاومة — الى استنتاج مؤداه ان الحملة العسكرية الاردنية قد فشلت لانها لم تتمكن من تنفيذ عملية تصفية جسدية كاملة للعمل الفدائي !!

المقياس الوحيد الحقيقي للحكم على مدى نجاح الحملة العسكرية الأردنية في تحقيق هدفها ، هو رؤية مدى التراجع السياسي الذي استطاعت الحملة فرضه على المقاومة والاحتمالات التي ينطوي عليها هذا التراجع .

والذي لا شك فيه ان المقاومة قد أجبرت ، بنتيجة المجزرة ، على التراجع سياسيا الى موقع نستطيع القول بانه مختلف تماما عن كل مواقعها السابقة . لقد ناضلت المقاومة طويلا كي تبقى خارج اسوار الوضع العربي الرسمي فلا يقودها اندماجها بالانظمة ، موضوعيا ومن فوق كل الشعارات ، الى طريق تصبح معه اداة لسياسات هي نقيض مبرر وجودها في الاصل . فاذا باتفاقية القاهرة تاتي لتضعها على طريق يهدد بتحويلها الى نظام عربي اخر اولا ، وبوضعها تحت مظلة وصاية عربية رسمية شاملة ثانيا ، وبتحوير وجهتها في العمل بحيث تصبح مجرد واحدة من ادوات الحل السلمي ثالثا واخيرا .

واذا كانت الاتفاقات التي فرضت على المقاومة قد كبلتها بقيود سياسية ثقيلة ، فان هذه الاتفاقات ليست بالنسبة للنظام الاردني سوى نقاط انطلاق نحو فرض تراجع سياسي على المقاومة أوسع مدى بكثير مما انطوت عليه «النصوص» حتى الان .

تروي انباء عمان أن وصفي التل يردد في مجالسه الخاصة قائلا : « سوف امشط عمان بيتا بيتا وسنرى ماذا يستطيع الفدائيون عمله في النهاية » ! واقوال وصفي التل لم تعد مجرد أقوال رغم انه لم تكد تمر عشرة ايام على رئاسته للحكومة الجديدة . واجراءات التضييق على المقاومة تتصاعد كل يوم ، واخرها محاولة الغاء امكانية العمل الفدائي العسكري ضد اسرائيل اصلا . لقد حددت اتفاقية القاهرة النقاط التي يجوز للفدائيين ان يتمركزوا فيها وينطلقوا منها (وكانت السلطة الاردنية شديدة الاهتمام بان لا تكون بين هذه النقاط مراكز قريبة من العقبة يمكن للمقاومة أن تنطلق منها ضد الوجود الاسرائيلي في ايلات او ضد المنشآت الاسرائيلية الاخرى المجاورة ، وتحقق لها ما أرادت). وقد حملت انباء عمان هذا الاسبوع معلومات مؤداها انتحركات عسكرية كثيفة قام بها الجيش الاردني للتمركز مقابل المواقع التي سمحت اتفاقية القاهرة للفدائيين بالبقاء فيها والانطلاق منها . وخطوة التمركز هذه ليست الا بداية لمحاولة منع العمل الفدائي العسكري ضد اسرائيل عمليا رغم السماح به نظريا.

هكذا يتضح ان النظام الاردني لن يكتفي بتكبيل المقاومة بالاتفاقات التي فرضت عليها ، بل هو يعمل على تقليص الرقعة — السياسية والعسكرية — التي سمحت تلك الاتفاقات للعمل الفدائي بأن يتحرك فوقها .

واذا كان جهد الانظمة العربية « الصديقة للعمل الفدائي» والتي التقت في القاهرة خلال مجزرة ايلول ، قد انصب على محاولة ربط المقاومة بمسيرة الوضع العربي الرسمي ودفعها الى نقطة القبول بالدولة الفلسطينية كجزء من الصفقة الشاملة في النهاية ، فان للنظام الاردني طموحا يتعدى ذلك بكثير . والتراجع السياسي الذي يريد هذا النظام فرضه على المقاومة هو من الاتساع بحيث تصبح حتى الدولة الفلسطينية « مطلبا عزيز المنال » !!

ان اوساط النظام الاردني تردد علنا ان حكومة وصفي التل لم تات كي تمضي فقط في سياسة التصدي للمقاومة من خلال تطويقها وشلها سياسيا وعسكريا ، بل هي اتت كي تنسف أيضا مشروع الدولة الفلسطينية وتضع في وجهه عقبة اردنية لا يمكن تخطيها . فالجناح الذي نفذ المجزرة ضد الفدائيين والذي قذف به الملك حسين الى مقاعد الحكم بعد ذلك هو الجناح الممثل للقوى التي ترتبط مصالحها تاريخيا بمصالح العرش الهاشمي . وهي قوى بقدر ما يهمها أن يتحقق الحل السلمي ، يهمها أيضا أن لا تقوم دولة فلسطينية تجعل من المملكة مجرد ضفة شرقية لا تسمن ولا تغني من جوع . ومن اجل ذلك اتسمت مواقف هذه القوى « بالتطرف » دائما . ومن أجل ذلك أيضا كانت مناداتها المتكررة بتوجيه ضربة مبكرة الى المقاومة الفلسطينية تسحقها سياسيا وتربطها بعجلة الوضع الاردني الرسمي نهائيا بحيث يستعيد هذا الموضع دوره كناطق رسمي وحيد بلسان سكان المملكة جميعهم ، فلسطينيين وارهنيين . وقد افصح وصفي التل عن ذلك كله في حديثه لمجلة « الحوادث » بتاريخ ٦—١١—٧٠ فشن هجوما عنيفا على فكرة الدولة الفلسطينية قائلا : « ... ساعمل جهدي للمحافظة على الاردن بضفتيه الشرقية والغربية ، لان شرقي الاردن بدون الضفة الغربية سيكون ضربا من الجنون ... » . ولعلنا نستطيع من هنا ان نستكشف اسباب القلق الذي واجهت به القاهرة تشكيل حكومة وصفي التل ! فالقاهرة ، ومعها كل الاطراف المعنية بالتسوية ، ترى في الدولة الفلسطينية جزءا من برنامج الحل السلمي لا سبيل لتجاهل ضرورته . بينما يحاول النظام الاردني المرور الى تصفية القضية الفلسطينية دون توسط المقاومة او محاولة ادخالها طرفا مباشرا في الصفقة .

هكذا يبدو الوضع السياسي الصعب الذي تواجههالمقاومة على اشد ما يكون وضوحا . وتمضي قوى الحل السلمي ، العربية والدولية ، في استثمار نتائج مجزرة ايلول لحشر المقاومة امام خيارين لا ثالث لهما :

— اما ان تواجه منفردة نظاما اردنيا يتشدد في مناهضتها الى حد التحرك لطمسها نهائيا والغاء حتى صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني .

— واما أن تستسلم وتنخرط بمساعدة « الجهات الصديقة» في مسيرة الحل السلمي لتستبدل هدف التحرير بشعار الدولة الفلسطينية .

ولن تستطيع المقاومة الافلات من هذه الشبكة اذا استمر سلوكها السياسي محكوما باضاليل الثرثرة الصادرة الان عن بعض قياداتها حول فشل الحملة العسكرية الاردنية وخروج المقاومة من المحنة منتصرة !

لقد تحدثت مصادر المقاومة قبل اسبوع عن مجلس وطني فلسطيني استثنائي كان مفترضا انعقاده في مطلع هذا الشهر . الا أن المصادر ذاتها عادت تتحدث عن احتمال التاجيل حتى مطلع العام الجديد . وهو امر يبدو متناقضا مع ضرورة مواجهة اوضاع سياسية وتنظيمية ملحة يبدو واضحا انها لا تحتمل التسويف .

— فهناك اولا مسالة اتخاذ موقف سياسي واضح من حكومة وصفي التل بكل ما يعنيه استمرارها والقبول بها اردنيا وعربيا .

— وهناك ثانيا مسالة الاوضاع التنظيمية التي يبدو واضحا ان الهياكل التقليدية للمقاومة لم تعد تستوعبها . وهي تنتقل بصورة عفوية الى اشكال من التوحيد والعمل المشترك القاعدي لا بد من صوغها ضمن افق يربطها بنقاش سياسي قادر على أن يوفر المحاسبة من ناحية وعلى أن يولد صيغة تنظيمية منسجمة مع متطلبات المرحلة الجديدة من ناحية ثانية . ذلك كله يمكن أن يكون بداية لاعادة النظر المطلوبة في أوضاع المقاومة ووجهة سيرها .

« الحرية »

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

قضايا لبنانية :

- معركة الضمان الصحي
- الاشتباكات في عكار
- موكب لفلسفة الفضائح..

بيروت - ١٦ - ١١ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤١ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH - No 541 - 16 - 11 - 1970 - BEYROUTH

"الحرية" تفتح صفحاتها لفصائل المقاومة :

تقرير من الجبهة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الأردن الأخيرة

- التطورات السياسية والعسكرية قبل حملة أيلول
- حملة أيلول .. اغراضها .. ونتائجها

